د. عصمت سيف الدولة

رأسماليون وطنيون و رأسمالية خائنة

كراسات الثقافة الجديدة

د. عصمت سيف الدولة

رأسماليون وطنيون ورأسمالية خائنة

تقديم: محمود المراغي

كراسات الثقافة الجديدة

الناشر
دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبرى ابو علم ـ القاهرة

كراسات الثقافة الجديدة ـ العدد ٦ مايو ١٩٧٨

القضية ·· والكاتب

لاننى اكتب فى الاقتصــاد فاننى لا احب المبالغة ·· قد الجأ الى التبسيط وصولا الى قارىء عادى لصحيفة ·· لكننى لا الجأ للتضخيم أو التهويل ، فذلك نقيض المناقشة الاقتصادية الصحيحة ·

وعندما قرأت هذا الكتاب استوقفنى عنوان المقال الاول « جبهة القطاع العام » ·· ثم استوقفنى عنوان المقال الثانى : « رأسماليون وطنيون ·· ورأسمالية خائنة ·· » · وتساءلت هل يدخــل فى ذلك شىء من الادب الســياسى ·· والمبــالغة النظرية ؟ ·· ثم قرأت ما جاء تحت العنوان ، فاكتشفت اننى قد اخطأت مرتين ··

خطأ اول ـ أننى لم أقدر بالضبط نوع المادة المطروحة فهى ليست حديثا فى الاقتصــاد ، لكنها حديث فى الســياسة وشئون الوطن·· دون اهمال او تهوين من الجانب الاقتصادى· انها توليفة « مستحبة » ولازمة عند اتخاذ قرار أو عند محاولة لفهم شامل ·

أما الخطأ الثانى ـ فهو ان الريبة قد اخذتنى لحظة وأنا أقرأ عنوان المقال الاول وعنوان المقال الثانى ·· فالدكتور

عصمت سيف الدولة استطاع بالفعل ان يسمو بقضية القطاع العام من مجرد قضية اقتصادية فنية ، او قضية تهم العمال بالدرجة الاولى ٠٠ الى قضية وطن ، ومصير أمة ٠ وبذلك استحق عليها القول « جبهة القطاع العام » ٠ كذلك ، وبنفس المهارة ٠٠ تناول قضية الراسمالية فى الوطن العربى ٠٠ كحل وهمى وخائن لكل الامانى العربية ٠٠ وقدم الدليل على ذلك ، ولم يظلم الراسماليين فقال : هناك راسمالى وطنى ٠٠ ولكن ٠٠ ليست هناك رأسمالية وطنية ٠٠ فهى بالضرورة وبالمصلحة مضادة لامانى الامة فى التحرر والوحدة والتقدم ٠

كتب دكتور عصمت سيف الدولة مقاله الاول : « جبهة القطاع العام » فى أبريل ١٩٧٤ ٠٠ وقرأته فى فبراير ١٩٧٨، واحسست اننى أمام مناقشة جادة لاحداث تجرى اليوم ٠ براعة من الكاتب ٠٠ أم ايقاع بطىء للاحداث فى مصر ؟

كل من الجانبين قائم ، لكن الاهم ، وهو ما يثبته الكتاب ايضا ان ضخامة القضية هى السر وراء ذلك ٠٠ انهم لا يستطيعون تصفية القطاع العام ٠٠ حتى لو ارادوا ذلك ٠ ولا يستطيعون الاستغناء عن جبهة القطاع العام فى التقدم والتنمية حتى لو كانت العواطف والعقول تميل الى وجهة اخرى ٠

لقد بدأ الامر عام ١٩٧٤ بالدعوة الى الانفتاح كمرادف لتنشيط القطاع الخاص والاجنبى ٠٠ على حساب دور القطاع العام ٠٠ وتبلور ذلك فى فلسفة واضحة واتفاق صريح من البنك الدولى وصندوق النقد والمجموعة الاستشارية التى

انعقدت فى باريس · حدث ذلك فى الشهور الاخيرة ، وخرجت الدعوة لبيع « بعض اسهم القطاع العام ·· معاونة له وتعزيزا لموقفه المالى » !

وبين التاريخين (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) خرجت كل الحجج والحملات لاضعاف دور القطاع العام ·· أو لتقويضه ان امكن وراح صحفيون وكتاب يبشرون بالدور المنتظر للقطاع الخاص والاجنبى ·· وراح اخرون يدينون الثورة لانها سمحت للقطاع العام بان يدخل كل المجـالات ·· وانتقد مسـئولون القطاع العام من نفس الزاوية · وهل يمكن ان يبيع القطـاع العـام السمك · ·ويربى الدجاج والماشية ؟! ·· قالوا ذلك ، ومضت الدولة تزيد من مشـروعات الدواجن ·· ومن محـلات بيع الاسماك !!

تحدثوا ايضا عن ضرورة ان يقتصر جهد القطاع العام على المرافق الاساسية أو ما يسميه رجـال الاقتصـاد بالبنية الاسـاسية ·· وان يترك النشاط كله بعد ذلك ، فى الانتاج والخدمات للقطاع الخاص · قالوا ذلك ولم يسعفهم القطاع الخاص ·· لانه مشغول بالتجارة والمضاربة والتهريب ·· واسعفهم القطاع العام فاستمر مستحوذا على اكبر نسبة من مشروعات التنمية ·· !

وهكذا تستمر المسافة « بين الرغبة والثورة » ·· انهم راغبون فى تحول جذرى ·· ولكنهم غير قادرين عليه !

ومع ذلك ، فالحملات مستمرة ·· ومن هنا ، تأتى أهمية هذه الصفحات · انها صفحات غير متشنجة · عملية ومقبولة لدى الاغلبية الساحقة · القطاع العام والقطاع الخاص ·· كلاهما يوجد ولكن القيادة للاول ·· لانه ملك للشعب ، وله وظيفته الاجتماعية · الاستثمار المصرى والاستثمار الاجنبى · لا بأس من ذلك ، ولكن ·· فى أى اتجاه يأتى الاجانب ·· للمضاربة وزيادة الاسـعار ونزح الارباح ·· أم للبناء ؟ ·· وبأى اولويات يبنون ·· وفى ظل أى قيادة : قيادة القطـاع العام وتدعيما له ·· أم قيادة الوسطاء وعلى حساب القطاع العام ؟ ·· تلك هى القضية · يقولون : هناك سلبيات للقطاع العـام · يخلطـون الاوراق · يصـورون بعض الاجـراءات كالحراسات كلازمة من لوازم القطاع العـام ·· رغم انه لا علاقة بين الاثنين ·

ويقول الكتـاب : « نعم ·· هناك سـلبيات » ·· لكنه يفرق بين « نقد اشـتراكى » مهمته الارتفاع بالبنـاء « ونقد رأسمالى » مهمته تقويض البناء · ويقول ان واجبنا ان نزيد النقد بهـدف الاصـلاح ·· ومهمتنا ان نتصـدى ـ فى نفس الوقت ـ لنقد لا يراد به الاصلاح ·· أن نعريه ·· وان نكشفه فالحل الرأسمالى لا يقدم لشعب مصر مستوى افضل للمعيشة أو ذخيرة أكبر لخوض معركة من اجـل التحرير والحرية · يحاور الكتاب الطرف الاخر ، المهاجم للقطاع العام · يناقش « دعوى الربح » كفيصل أول واخير للحكم على كفاءة القطاع العام · يناقش قضية التكلفة الاقتصادية والتكلفة الاجتماعية

لكل من المشروع العام والمشروع الخاص ·· يقدم نظرة جديدة لقضية الاجور والعمالة ·· فتضخم عدد العاملين بالقطاع العام « ليس مشكلة زيادة فى حجم العمالة ·· لكنها مشكلة نقص فى فرص العمل » · والاجور « ليست عبئا على التكلفة بل هى جزء مقدم من عائد الانتاج ·· لمستحقيه »

وبنفس المنطق الهادىء والمتكامل · منطق الاغلبية فى مواجهة الاقلية المستفيدة يطرح د· عصمت سيف الدولة قضية الراسمالية الوطنية ، فى مصر والوطن العربى · وكما قال فى المقال الاول ان القطاع العام ضرورة ·· قال فى المقال الثانى « والراسمالية أمر غير ممكن » ·· ولن تحقق الامانى الوطنية : سياسيا ، أو اجتماعيا ، أو اقتصاديا ··

اثبت الكتاب ان الراسمالية لا تملك نظريا غير بديلين : ان تعمل متنافسة مع الراسمالية العالمية ·· او تعمل متحالفة مع تلك الراسمالية · والبديل الاول لم تعد قادرة عليه فى اى بلد من « العالم الثالث » والبديل الثانى يعنى التخلى عن الوطنية ··

فراس المال لا وطن له ، والربح هو البوصلة ، والمصلحة الذاتية هى الاساس !

يعمل الراسماليون متحالفين مع الاقوى ممن تتناقض مصالحهم مع التقدم العربى · ·وممن يفيد التحالف معهم فى مزيد من الارباح ·· وفى نفس الوقت يكرس الراسماليون العرب دعوى التجزئة لانها قد تعنى ربحا اكثر ·

وفى الحالتين .. فان الربح هو المستهدف . وفى الحالتين يكون ذلك على حساب امانى الشعب وتقدمه الاقتصادى والاجتماعى .

واخيرا ..

فهذا كتاب ضرورى ، وسيبقى كذلك لفترة طويلة . ميزته : المنطق المتكامل .. والبحث الشامل ، لقد دافع كثيرون عن القطاع العام .. وهاجم كثيرون الراسمالية العربية .. ولكن ، قليل من صاغ ذلك بشكل اجمالى ليعطى وجهة نظر مكتملة وواضحة .. ووجهة نظر اشتراكية .. امام وجهة نظر راسمالية .

وقد تكون هذه الميزة ، ميزة الكاتب ـ لا الكتاب فحسب ـ لانه بجوار كونه مفكرا وكاتبا سياسيا ومهتما بشئون الوطن والامة .. فهو من رجال المحاماة والقانون .. وقد كانت قضية د. عصمت سيف الدولة هذه المرة : « القطاع العام » .. و « القطاع الخاص » .. « فى مصر والوطن العربى » .

هل يكسب القضية .. عند القارىء ؟

اعتقد ذلك ...

محمود المراغى

جبهـة القطـاع العـام*

١ ـ معركة ٦ اكتوبر ١٩٧٣ :

في ٦ اكتوبر ١٩٧٣ صدر الامر الى القوات العربية في جبهة قناة السويس وجبهة المرتفعات السورية المحتلة بالهجوم على العدو الصهيوني وبدات الجولة العسـكرية الرابعة من الصراع الطويل الذى بدأ منذ ربع قرن من اجل تحرير فلسطين واسترداد الارض المغتصـبة • ولم يبدأ القتـال الا بعد ان استنفد الرئيس انور السادات ـ كما اعلن في مواقف عدة ـ كل الاساليب والوسائل الدبلوماسية الممكنة للحد من تحيز الولايات المتحدة الامريكية للصهاينة المعتدين وتاييدها الشامل (من رغيف العيش الى المدفع) لقدرة المعتدين على البقاء في الارض المحتلة • وافشـالها كل المحـاولات الدولية لتحرير الارض سلميا •

وفي سـت سـاعات كانت القـوات العربية في الجبهة الجنـوبية قد عبرت القنـاة ودمـرت خط بارليف الحصـين وطاردت القوات الصهيونية شرقا وكبدتها خسائر فادحة في

★ القاهرة ٨ ابريل ١٩٧٤

الارواح والمعدات وقضت نهائيا على اكذوبة جيش اسرائيل الذى لا يقهر · وقبل ان تمضى ثلاثة ايام من بدء المعركة كانت القوات العربية فى الجبهة الشمالية قد اجتاحت المرتفعات المحتلة وصبت نيرانها على المستعمرات الصهيونية القائمة على ارض فلسطين ذاتها · وبدا كما لو كانت معركة التحرير التى انتظرها الشعب العربى طويلا قد بدأت وانها لن تتوقف دون غايتها · وكانت غايتها المعلنة تحرير الارض شبرا شبرا مهما تكن التضحيات تحت شعار المرحلة : « ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ·

غير ان الامور لم تجر علىهذا الوجه · ففى ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣ اتفقت الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية ووافقت مصر على ايقاف اطلاق النار والبدء فورا فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم٢٤٢الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ · وبرر رئيس جمهورية مصر العربية قبوله ايقاف اطلاق النار بان الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت الحرب بكل ثقل معداتها الى جانب الصهاينة وانه لم يكن فى حسابه لقوى المعركة قد توقع ان يحارب امريكا · وانه قد تلقى من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى معا ضمانا بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ · وهكذا انتهت الجولة العسكرية الرابعة وعاد الصراع الى ساحات الدبلوماسية ومازال ينتظر جولاته المرتقبة فى مؤتمر جنيف ··· ولكنها ليست عودة الى ذات الصراع الدبلوماسى كما كان معروفا من قبل ، اذ يقال ان الولايات المتحدة الامريكية قد غيرت موقفها تماما

فهى الان غير منحازة ضد الحق العربى بل هى ضامنة له عاملة بجدية على تحقيقه ·· وبالرغم من ان هذا الذى يقال قد يكون موضع خلاف فان الذين يؤكدون صحته ويقيمون حسابات المستقبل على اساسه يطلبون من الشعب ان يحافظ على وحدته الوطنية ويكف عن التشكيك ويثق فى قيادة ٦ اكتوبر ·· وهو طلب مدعوم بقانون الوحدة الوطنية الذى صدر فى اغسطس ١٩٧٣ فى دورة طارئة لمجلس الشعب · والقانون فى جملة نصوصه يعاقب كل من يحاول مناهضة السياسة المعلنة للدولة أو ينال من الوحدة الوطنية لقوى الشعب العاملة ، وقوى الشعب العاملة تشمل ـ كما هو معروف ـ العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية · وما يزال الشعب ينتظر نهاية الجولة الدبلوماسية أو بداية الجولة العسكرية الخامسة ·

فى هذا المناخ القلق المعبأ باقوى الاحتمالات اثرا على المصير القومى ، والذى ما يزال عبقا برائحة الدماء الزكية لالاف الشهداء ، بدأت فئة من الناس ـ فور ايقاف اطلاق النار ـ فى شن حملة شعواء ضد القطاع العام وكل المنجزات التقدمية التى تمت فى العشرين سنة الماضية· وفى هذا الحديث نريد ان نقيم هذه الحملة ونضعها موضعها الصحيح من الصراع الدائر حول المصير القومى · وقد اخترنا الحملة ضد القطاع العام دون غيره من الموضوعات الاخرى ، لاننا نعتقد ان الذين يهاجمون القطاع العام يلعبون لعبة خطرة قد تتجاوز اثارها الحدود الضيقة التى يقف عندها نظرهم

القصير ، وانهم اذ يختارون هذا الوقت بالذات للهجوم على القطاع العام يكشفون عن حقيقة مفزعة قد تتجاوز القضايا الاقتصادية وتتناول تناولا مباشرا قضية التحرير ذاتها • أى أن اللعبة الخطرة لا تدور حول مصير القطاع العام بل تدور حول مصير الوطن ذاته • لهذا أخترنا له عنوانا « جبهة القطاع العام » • ولنبدأ بمعرفة القطاع العام •

٢ ـ القطاع العام :

المفهوم المباشر للقطاع العام انه مجموعة من المؤسسات المالية والصناعية والزراعية والتجارية تملكها الدولة • انه ممتلكات الدولة فى حقل النشاط الاقتصادى • هذا المفهوم المباشر ليس هو كل ما يعنيه القطاع العام • انما يكمله الدور الذى تقوم به تلك المؤسسات المملوكة للدولة فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى • التاميم فى حد ذاته ، او ملكية الدولة لمصادر الانتاج او ادواته ووسائل توزيعه لا يعنى شيئا خاصا بعيدا عن الوظيفة الاقتصادية التى تباشرها الدولة من خلال المؤسسات الاقتصادية المملوكة لها • وتتوقف هذه الوظيفة بدورها ، لا على النوايا الذاتية او الشعارات المرفوعة بل على نوع القوانين الموضوعية التى تحكم حركة البنية الاقتصادية فى مجتمع معين • وفى هذا تفترق النظم الاقتصادية •

ففى النظام الراسمالى يكون القانون الاساسى للنشاط الاقتصادى كله هو المنافسة الحرة فى السوق بقصد الحصول على الربح · وفيه تتولى المنافسة الحرة فى السوق توزيع قوى الانتاج من رؤوس اموال سائلة وثابتة وقوة عمل على تلك النشاطات الاقتصادية التى تدر اكبر قدر من الربح · وتدار المشروعات الاقتصادية داخليا (تقسيم راس المال الى ثابت واحتياطى ، وحجم العمالة ، ونوعها ، وتقسيم العمل ، وساعاته ، ومستوى الاجور ··· الخ) على الوجه الذى يؤدى الى اكبر قدر من الربح · والربح هو الفرق بين سعر تكلفة الانتاج فى وحدة اقتصادية معينة وبين سعر بيع المنتجات فى زمن معين ·

فى هذا النظام لا يتجه النشاط الاقتصادى ولا يمكن ان يتجه الى اشباع الحاجات المادية والثقافية المتزايدة للشعب ككل الا بصفة تبعية أى بشرط ان يكون اولا وقبل كل شىء « مربحا » · وهذا هو مبرر القول بان راس المال لا وطن له ، بمعنى ان باعث الربح هو الذى يحركه ويحدده نطاق ومدى حركته اما البواعث الوطنية ، اى التى تهم المجتمع ككل ، فانها تخرج عن نطاق اهتماماته الا اذا كانت الوطنية مربحة · ولا يتردد الراسمالى لحظة واحدة فى تصفية اى مشروع اقتصادى غير مربح ولو كان ينتج الخبز نفسه · كما ان المنتجات (السلع والخدمات) لا يتوقف انتاجها كما ونوعا على كم ونوع الاحتياجات الاجتماعية لسواد الشعب ، بل على حجم ونوع الطلب · والطلب ـ فى السوق ـ ليس مجرد

تعبير عن حاجة اقتصـادية بل هو حاجة اقتصـادية مقترنة برغبة فى الشراء ومقدرة على دفع الثمن • ولما كان السعر ـ فى السـوق الحـر ـ يتأثر الى حد كبير بالطلب فان النشـاط الراسـمالى يتجه فى تحديد انتاجه كما ونوعا الى اشـباع احتياجات القطاعات الاكثر مقدرة على الشراء فيستثمر قدرا كبيرا من امكانياته ، فى انتـاج السـلع الكمالية والترفيهية والسلع البديلة عنها مضاربا على الرغبات المتنوعة والقلقة والتنافر الاستهلاكى المظهرى فى أوساط القطاعات الغنية • هذا بينما تبقى القطاعات محدودة المقدرة على الشراء خارج نطاق اهتماماته الرئيسية • ولكنه لا يستطيع ان يقاوم اغراء المضاربة على الاحتياجات الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها حتى من اكثر النـاس فقرا كالمواد الغذائية والاقمشـة الرخيصة والمشـروبات الشـعبية • انه ينتج منها ما يكفى اعتمادا على اسـتقرار الطلب ولكنه يفرض لها ما يريد من اسعار اعتمادا على ان الطلب عليها يكاد يكون معدوم المرونة اى لا يمكن الاستغناء عنها • وهو هنا يضـارب على رغبة الناس فى البقاء احياء ليربح من ورائها •

ولا يرجع كل هذا الى جشع الراسماليين أو قسوتهم أو عدم وطنيتهم فكثير من الراسماليين يضربون خارج نشاطهم الاقتصادى امثلة رائعة فى الكرم والرحمة والوطنية • ولكنه يرجع الى النظام الراسمالى ذاته • بمعنى ان باعث الحصول على الربح عن طريق منافسة الاخرين ، لا يسمح لاى راسمالى الا ان ينسى الكرم والرحمة والوطنية الا اذا جاءت عرضـا

بمناسبة عقد صفقة رابحة . من هنا نجد انه فى كل المجتمعات الرأسمالية توجد اوجه نشاط حيوية بمعنى انها لازمة لزوم الحيـاة للمجتمع ككل ومع ذلك يقال لها « غير اقتصادية » بمعنى انها غير مربحة ، كالمواصـــلات والطـرق والمـوانى والانارة والمدارس والجامعات والمستشفيات ودور الحضانة والنوادى الرياضية والحدائق العامة والثروات الكامنة فى بطن الارض أو فى البحار والانهار ... الخ ، كل هذه وان كانت حيوية الا انها غير مربحة فلا تثير اهتمام الرأسماليين ويتركونها للدولة . ويسـمونها ممتلكات عامة . وهو اول نوع من ملكية الدولة نلتقى به فى النظام الرأسمالى . ولكنه ليس النـوع الوحيد ففى كثير من الدول الرأسـمالية (مثل فرنســا) تمتلك الدولة مشروعات اقتصادية تديرها بقصـد الحصول على ربح ايضا حتى لو كانت مشروعات احتكارية اذ انها فى الحالتين ـ المنافســة والاحتكار ـ تترك للسـوق مهمة تحديد نوع الانتاج وكميته والى حد كبير اسـعاره وقريب من هذا ما كانت تفعلـه الدولة عندنا بطـرح تأجيـر الاراضى الزراعية المملوكة لها فى سـوق المزايدة . انهـا رأسمالية الدولة حيث تكون الدولة ذاتها مضاربا فى السوق على احتياجات الشعب بقصد الحصول على ربح .

وهكذا نجد انه فى كل نظام رأسمالى يوجد نوعان من الملكية : ملكية فردية وملكية عامة ولكنها نوعان متوازيان أو متنافسان ويخضعان فى حركتهما الاقتصادية لقانون اساسى واحد هو المنافسة الحرة فى السوق بقصد الحصول على ربح

ولا يقابل لما تملكه الدولة فى هذا النظام قطـاعا عاما حتى لو اسميت ـ كما تسمى عادة ـ ممتلكات عامة ·

٣ ـ اما فى النظام الاشتراكى فان البنية الاقتصادية كلها تخضـع فى حركتهـا لقانون اسـاسى اخر هو قانـون « التخطيط الشـامل من اجل اشـباع الاحتيـاجات المـادية والثقافية المتزايدة للشعب كله » فتوزيع الاستثمارات المتاحة على مصادر الانتاج وترتيب اولوياته وحجمه ونوعه واسعاره وحجم العمالة ونوعها وتقسيم العمل وساعاته والاجور ··الخ كل هذا يكون مقدرا اقتصـاديا ومقررا بقانون ملزم يسـمى الخطة الاقتصـادية قبـل ان تبدا عملية الانتـاج فالتوزيع فالاستهلاك · اما مضمون الخطة ومراحل تنفيذها واهدافها المتتالية فتتوقف على الامكانيات المتـاحة والمتوقعة للموارد الاقتصادية والاحتياجات الشعبية فى كل مجتمع على حده · وفى هـذا تختلف المجتمعـات ولو كانت كلهـا اشتراكيـة · ويختلف مضمون التخطيط من مرحلة الى مرحلة فى المجتمع الاشتراكى الواحد ·

هذا هو النظام الاشتراكى · وهو يحتاج الى ايضاح مختصر ·

نحن نعرف ان الاشتراكية كنظام اقتصادى ، او النظام الاشتراكى كما نفضل ان نسـميه ، اى نظام توظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة فى مجتمع معين لتحقيق غاية معينة

طبقا لخطة اقتصادية شـاملة لم يكن معروفا فى الدراسـات الماركسية الى ما بعد قيام الثورة البلشفية فى روسـيا سـنة ١٩١٧ . كان ماركس وانجلز ومن بعدهما الى لينين يعرفون معرفة علمية ان الفاعلية التلقائية للنظام الراسمالى كما هو ستؤدى الى القضاء على المنافسة الحرة فيه وتحوله الى نظام احتكارى تتحكم به قلة تملك ادوات الانتاج ملكية خاصة ، فى اغلبيـة الشـعب الذين لا يملكون الا قـوة عملهم ليبيعوها بالسعر الذى يحدده مالكو ادوات الانتاج ، وان ذلك سيؤدى ـ فى حينه ـ الى ثورة تقوم بها البروليتاريا ، غايتها الغاء الملكية الخاصة . وعلى هذا الاساس توقع ماركس قيام ثورة البروليتاريا فى المجتمعات التى تنضج راسـماليا وبعد ان تنضج وليس قبل هذا . وهو توقع صحيح تماما فيما لو تركت القوانين الراسمالية لفاعليتها التلقائية . ولم يكن ماركس وانجلز ومـن بعدهمـا الى لينين قادرين بحكم التزامهم فى التوقع منهج المادية الجدلية ، على توقـع تدخـل مؤثر غير ادوات الانتـاج يفرض ارادته ويحول دون ان يصـل النظام الراسمالى الى نهايته المأساوية ، الى ان فطن لينين الى مقدرة الانسان فانجز الثورة الاشتراكية قبـل نضج الراسماليـة فى روسيا القيصرية . ولم يكن الاعتراف بمقدرة الانسان على قيادة حركة التطور الا مفتاحا لباب التخطيط الاقتصادى .

المهم ان ماركس ومن بعده الى لينين لم يقولوا شيئا يذكر عن النظـام الاقتصـادى الذى يتلو ثورة البروليتـاريا والغاء حكم الملكية الخاصة . وبالتالى نستطيع ان نقول انه

ليس فى التراث الماركسى كله السابق على ثورة سنة ١٩١٧ نظرية اشـتراكية · نعنى نظرية اقامة نظام اشتراكى · ولا يرث الماركسيون من تلك المرحلة الا مقولات فلسفية منهجية ليقال لهم « ماركسيين » · يقول اوسكار لانج الاقتصـادى الماركسى ، « ان مؤسسى الاشتراكية العلمية ماركس وانجلز كرسا جهودهما لتحليل الاقتصاد الرأسمالى · اما فيما يتعلق بالاقتصاد الاشتراكي فقد اقتصرت مساهمتها على ايراد بعض الملاحظات العامة ورفضا من حيث المبدأ الدخول فى التفاصيل وذلك خشية القيام بعمل غير علمى والانحراف وراء الخيال (ابحاث فى التخطيط والاقتصاد الاشتراكى) ·· وينقل عن الماركسية روزا لوكسمبرج قولها : « ان الاقتصاد السياسى ينتهى دوره فى اللحظة التى يزول فيها اقتصاد الرأسمالية الذى تسوده الفوضى » · ويضيف « انها كانت تظن ان علاقات الانتاج فى ظل الاشتراكية تكون من الوضوح والبساطة بحيث لا تكون هناك حاجة الى علم خاص للاقتصاد السياسى » · كانت الاشتراكية الى ما قبل التجربة السوفيتية تعنى ـ اذن ـ الغاء الملكية الخاصة · وبالرغم من ان كثيرا من الماركسيين ما يزالون ـ حتى يومنا هذا ـ معلقين على شـماعة « الغاء الملكية الخاصة » ، فان تجربة الاشتراكيين لم تقف عند حدود الكلمات السلبية ·

بعد الثورة كان على الاشـتراكيين ان يقيموا « نظاما اقتصاديا اشتراكيا » ، اى ان يحولو ا الاشتراكية الكلمة الى نظام اشتراكى للحياة · وقد بدأت التجربة متعثرة وجزئية

واسفرت بعد سنين طويلة من المعاناة الفكرية والتطبيقية عن نظام يسيطر فيه الانسان (المجتمع المنظم) على قوانينه الاقتصادية ويستخدمها بنجاح فى تحقيق ارادته وتطوير الحياة المادية على الوجه الذى يتفق مع تلك الارادة · وسيلته فى هذا التخطيط الاقتصادى الشامل · لهذا قلنا ان الاعتراف للانسان بدور القيادة لحركة التطور كان مفتاح ابواب التخطيط · وهكذا ولد النظام الاشتراكى طفلا فى سنة ١٩٢٤ ثم نما واكتمل ويدخل الان مباراة التنمية والتقدم بثبات ونجاح لا يترك مجالا للشك فى انه افضل نظام وارشده لتوظيف الموارد لاشباع الحاجيات المادية والثقافية المتزايدة للشعب كله فى اى مجتمع · وتحت تأثير نجاحه بتراجع النظام الراسمالى وتتدخل الدولة لسد ثغرات المضاربة وترقيع البناء الاقتصادى وانقاذه من الازمات الى حد تعطيل الاسواق الراسمالية من حين الى حين (قفل البورصات) ·

وهكذا ، عندما نتحدث ، الان ، عن النظام الاشتراكى فى سياق الدفاع عن القطاع العام وكمقدمة لهذا الدفاع نرجو الا يحتج علينا بالمقولات الماركسية الفلسفية والمنهجية التقليدية اذ لا علاقة لها بالنظام الاشتراكى · كما نرجو الا يحتج علينا بعثرات التجارب الاشتراكية الاولى فنحن غير مسئولين عنها ولا ناخذ بها انما ناخذ بمحصلة تجارب ومعاناة الاشتراكيين فى العالم كله وخاصة فى الاتحاد السوفيتى · الاتحاد السوفيتى الذى كان اكثر منا تخلفا بمراحل منذ نصف قرن فاصبح ـ كما يسميه اعداء النظام

الاشـتراكى ذاته ـ احدى القوتين الاعظم • كمـا نرجو أن يتنحى الماركسيون التقليديون قليلا ليتركوا للنظام الاشتراكى وحده مهمة الدفاع عن القطاع العام • اذ ان الهجوم الشرس الذى يشنه الرجعيون على قطاعنا العام اخطر واكثر جدية من استعراض عضلات المثقفين فكلمات كبيرة • انها ليست معركة كلمات تهم جماعة المثقفين بل هى معركة حيـاة أو موت تهم الشعب كله •

النظام الاشتراكى ، اذن ، أو الاشتراكية العلمية اذا سمح لنا باستعمال هذا التعبير ، ليسـت مجرد الغاء الملكية الخاصة لبعض او حتى لكل ادوات الانتاج بل هى « التغلب على تلقائية التطور الاجتماعى باقامة نظام من علاقات الانتاج تؤدى فيه القوانين الاقتصادية عملها بطريقة يقصدها الانسان» و « الشـرط الاسـاسى للتحكم فى اسـلوب سـير النظـام الاجتماعى هو تقرير الملكية العامة لوسائل الانتاج الرئيسية مما يؤثر فى البواعث الاقتصادية بحيث يكون رد الفعل من جانب الشعب ازاءها متمشيا مع ارادة الشعب المنظم • » (اوسكار لانج ـ الاقتصاد السياسى) • ولا يكفى لهذا التحكم مجرد « ملكية الدولة لبعض وسائل الانتاج » بل لا بد ان تكون «وسائل الانتاج والمبادلة الاساسية بيد المجتمع لا بيد الافراد» لكى يستطيع المجتمع ممثلا فى دولته الديمقراطية ان يتحكم فى النشـاط الاقتصـادى ويوجهه طبقا للخطة الاقتصـادية الشاملة • اذ « انى الح فى ابراز التعارض الجوهرى الذى يرتكز عليه التمييز بين اقتصاد مخطط واقتصاد غير مخطط

الا وهو التعارض بين مجتمع اشتراكى ومجتمع راسمالى » (شارل بتلهايم ـ التخطيط والتنمية) ·

مؤدى هذا ان ملكية الدولة فى النظام الاشتراكى ليست عبئا خاسرا اقتصاديا ولا مشروعات مضاربة فى السوق بقصد الربح ، ولا عداء ميتافيزيقيا للملكية الخاصة · بل هى اداة المجتمع فى التأثير فى النشاط الاقتصادى بحيث يتجه الى الغاية المحددة فى الخطة الاقتصادية الشاملة التى عرفنا انها اشباع الاحتياجات الشعبية المادية والثقافية · وعندما توجد هذه الملكية العامة كما ونوعا بحيث تكون قادرة على تأدية وظيفتها ـ وهى تختلف كما ونوعا باختلاف درجة تطور ونمو البنية الاقتصادية فى كل مجتمع على حده ـ لا يضير النظام الاشتراكى ان تتواجد بجوار الملكية العامة ملكيات خاصة · لقد اصبح هذا مسلما به فى الاقتصاد الاشتراكى وفى كل الدول الاشتراكية · لهذا لا يقول احد اليوم بالغاء الملكية الخاصة لادوات الانتاج عامة بل يقولون بالغاء الملكية الخاصة لادوات الانتاج « الاساسية » · لا احد يمارى فى هذا ، ففى كل الدول الاشتراكية ملكيات فردية وملكيات تعاونية · والملكيات التعاونية هى ملكيات فردية · بل ان فى بعض الدول الاشتراكية ملكيات راسمالية تتميز بقوة خاصة فى المانيا الديمقراطية · وتلعب الملكية الراسمالية دورا هاما فى الصين الشعبية ··· الخ اكثر من هذا فان تطور علم الاقتصاد الاشتراكى قد انتهى الى امكان « توظيف » المنافسة الحرة ذاتها فى سوق محدودة من اجل خدمة الخطة الاقتصادية الامر الجوهرى هو ان يكون المرجع فى القرار

الاقتصادى فى القطاع العام والقطاع الخاص كليهما الى الخطة الاقتصادية التى يقوم القطاع العام بدور قيادة تنفيذها ٠

نقول القطاع العام والقطاع الخاص ولم نقل ملكية الدولة او ملكية الافراد ، لان هنا فى النظام الاشتراكى يكمن مفهوم القطاع العام ٠ انه قطاع عام فى دائرة اقتصادية واحدة تحكم حركتها خطة اقتصادية واحدة ينتمى اليها القطاع الخاص ولكنه يخضع لذات الخطة ويتولى الشعب ممثلا فى دولته الديموقراطية التحكم فى حركة الدائرة الاقتصادية ، اى تنفيذ الخطة ، من خلال ملكيته للقطاع العام ٠ وهو ما يعنى ـ اقتصاديا ـ سيطرة الشعب بواسطة القطاع العام على القطاع الخاص وتوظيفه فى خدمة الخطة الاقتصادية الشاملة ٠ القطاع العام ـ اذن ـ ليس نفيا للقطاع الخاص كما ان القطاع الخاص ليس نفيا للقطاع العام ، فى النظام الاشتراكى ، مادام القطاع الخاص تابعا ـ اقتصاديا ـ للقطاع العام ٠

٤ ـ هنا نصل الى اولى النتائج التى تهمنا فى هذا الحديث ونعنى بها فهم وتقييم النقد الذى يوجه الى القطاع العام ٠ فقد عرفنا ان القطاع العام هو ركن اساسى من اركان النظام الاشتراكى ذلك النظام الذى يحدد علاقته بالقطاع الخاص ، ويضع القطاع الخاص موضع التبعية الاقتصادية للقطاع العام الموكولة اليه مهمة وضع التخطيط الاقتصادى الشامل موضع

التنفيذ • فالموقف من القطاع العام هو فى حقيقته موقف من النظام الاشتراكى ذاته ولا يمكن الا ان يكون موقفا من النظام الاشتراكى ذاته لانه لا معنى للقطاع العام الا فى النظام الاشتراكى • لا يعنى هذا تحريم نقد القطاع العام او حتى تحريم الدعوة الى تنمية وتنشيط القطاع الخاص • ابدا •

ان اول مسئوليات الاشتراكيين هى نقد القطاع العام لتقويمه لا نقده لنقضه • وقد يرون تنمية وتنشيط القطاع الخاص فى ظل تبعيته للقطاع العام اى تبعا لاحتياجات القطاع العام فى القيام بدوره القيادى • انما تتحدد المواقف الحقيقية من النظام الاشتراكى لمن ينتقدون القطاع العام تبعا لموقفهم من « علاقة » القطاع العام بالقطاع الخاص على وجه التحديد •

كل نقد للقطاع العام يكشف اوجه قصوره عن اداء دوره القائد ويستهدف تنشيط قيادته للنشاط الاقتصادى واحكام فاعليته فى توجيه القطاع الخاص وتوظيفه ، وتنمية كفاءته الانتاجية هو نقد بناء من اجل الاشتراكية •

وكل نقد للقطاع العام يستهدف تصفيته او حصر دوره فى النشاط الاقتصادى او حتى اطلاق المنافسة بينه وبين القطاع الخاص والاحتكام فى كفاءته الانتاجية الى المعايير الراسمالية هو نقد هدام من اجل الراسمالية •

هذا موقف مبدئى قبل الدخول فى التفاصيل • وقد يردد الطرفان ، الاشتراكيون واعداء الاشتراكية ، ذات الاخطاء

المنسوبة الى القطاع العام وبالتالى تصبح مسلمة من الجميع ولكنهمَ لا يكونون ـ مع هذا ـ فى موقف واحد من القطـاع العـام • طرف ينقـد ليبنى وطرف ينقـد ليهدم • ويكون من الجوهرى بالنسبة لاى اشتراكى ان يكتشـف من خلال نقد القطاع العام موقف صاحبه من الاشتراكية ليتخذ منه موقفا مناسـبا • فهو اما معه أو ضـده • لا يعنى هذا ان يفتش الاشتراكيون فى نوايا البشر خاصـة وان الكذب والنفـاق والمخادعة ليست رذائل فى عرف الراسماليين بل هى شطارة وفهلـوة وتكتيك • كيف يمكن ـ اذن ـ اكتشـاف المـواقف الصحيحة وفرز القوى التى تنقد القطاع العام مناهضة للنظام الاشتراكى من القوى التى تنقد القطاع العام تدعيما للنظام الاشتراكى ؟ •• باستعراض اوجه النقد واوجه العلاج • وفيما يلي ننقد ونعالج ونرد من موقف الدفاع عن النظام الاشتراكى •

٥ ـ سلبيات مراحل التحول :

لا يتم التحـول الاقتصـادى او الاجتمـاعى فجـاة او بقرارات شاملة وحاسمة ولو كانت قرارات ثورية • اذ انه فى ظل نظام اقتصادى معين تنمو وتستقر انواع كثيفة من العلاقات القانونية والاجتماعية والثقافية والادبية والتقاليد والاعراف ـ وبينمـا يمكن بقرارات تغيير علاقات الانتـاج (الغـاء الملكية او تقييدها) فورا يسـتحيل بقرارات فورية

تغيير ادوات الانتـــاج الموروثة من ناحيـة ، والعـــلاقات الاجتماعية والثقافية والادبية ... الخ ، التى كانت سائدة فى ظل النظام الاقتصادى القديم .

هكذا تبدأ فترة التحول الى النظام الاشتراكى ومعها متاعبهـا .. ادوات انتـاج عتيقة أو مخصـصـة للانتـاج الاستهلاكى . وعلاقات اجتماعية وثقافيـة .. الخ استقرت على أســس رأســمالية . ويكون على مرحلة التحول ان تطور ادوات الانتاج وتغيرها نوعيا وتضـيف اليها ما يتـلائم مع مهمات الاقتصاد الاشتراكى وهى مهمة تستغرق وقتا غير قصير . كما يكون على مرحلة التحول ان تطور العلاقات الاجتماعية بما يتفق مع العلاقات الاقتصادية الجديدة وهى مهمة تستغرق وقتا اطول لاتصالها بحياة الناس وما تلقاه من مقاومة الذين استقرت حياتهم على أسس العلاقات القديمة. ولا بد من ان يتم كل هذا حتى يمكن القول بان المجتمع قد انتقل من الطور الرأسمالى الى الطور الاشتراكى. ويمكن تتبع سلبيات مرحلة التحول كما تتجسد فى القطاع العام على الوجه الاتى : ـ

اولا : المنافسة بين القطاعين :

يبدأ التحـول الى الاشـتراكية بتغيير ثورى لعـلاقات الانتاج كما قلنـا ، ويسفر هذا التغيير عن وضـع خطـة اقتصـادية لتوظيف الموارد الاقتصـادية وما يسـتلزمه هـذا من تملك الدولة لوسـائل الانتـاج الاسـاسية . غير انه فى

بداية فترة التحول لا تكون الخطة شـاملة ولا يكون التأميم كاملا ويرجع هذا الى اسباب عدة أهمها التعامل مع الواقع الموضوعى بقدر ما يطيق وتجنب مخاطر القفز من مجتمع متخلف الى مجتمـع متقدم قبل أن تتوافر للمجتمـع الجديد دعائمة البشرية والمادية • المهم انه بالتأميم يزاد القطاع العام ولكنه لا يكون منفردا بل يواجه قطاعا خاصا نشيطا • ويبقى ـ طـوال فترة التحـول ـ قطـــاعان متوازيان ومتوازنان وبالتالى متنافسان • والمفروض ان تتضمن الخطة الاقتصادية حلولا متتابعة لمشكلة هذا الازدواج تنتهى بالسيطرة الكاملة للقطاع العام على القطاع الخاص ليستقر النظام الاشتراكى بدون متاعب • غير انه الى ان يتحقق هذا الفرض يعانى القطاع العام من منافسة القطاع الخاص •• ولو ترك الامر بينهما بدون دعم للقطاع العام فانه يكون مقضيا عليه بالموت اذ أن المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص لا تعنى الا تصفية القطاع العام وبالتالى ردة الى الراسمالية • ذلك لان المنافسة مضاربة • والقطاع العام بحكم طبيعته الاقتصادية والتزامه بتحقيق نتـائج محددة فى أوقات محددة وارتبـاطه بالتخطيط لا يسـتطيع وليس مبـاحا له ان يضـارب بينمـا المضاربة هى قانون القطاع الخاص • وفى سوق المنافسـة الحرة حيث الغلبة معقودة لمن يتقن اكثر قوانين المضاربة تكون غاية القطاع الخاص اخراج القطاع العـام من السـوق أى تصفيته أو افلاسه •

وتسود اغلب مضاربات القطاع الخاص على الاجور ، ان الاجور فى القطاع العام محددة ولكنها مستقرة هذا بينما الاجور في القطاع الخاص غير محددة وان كانت غير مستقرة - وتتم المضاربة على الاجور من ناحيتين :

الناحية الاولى : ان يجرد القطاع الخاص القطاع العام من اكفأ العناصر المنتجة فيه عن طريق تشغيلهم فى مقابل اجور مرتفعه • ويتحول القطاع العام الذى يتلقى وحده كافة الخريجين والعاملين الجدد الى مجرد قطاع للتدريب • ماان تبدو فيه الكفاءات وتنضج حتى تتسال منه الى حيث الاجور المرتفعة المعروضـــة من القطـــاع الخـــاص بدون ان يلتفت المتسللون الى انها اجور مؤقتة (مضاربة) قد تكون معروضة من اجل اتمام صفقة واحدة ، او لفترة محدودة • وفى كل الحـــالات تنتهى بالفصـــل فجـــأة وبدون اية ضـــمانات • وتدخل سوق المضـــاربة على الاجور فى القطاع العام حتى المؤسســات الراســمالية الاجنبية ، فيتلقى القطـــاع العـــام خريجين جددا يوفدهم فى بعثات فلا يعودون بعد ان انفق على تعليمهم، جريا وراء الاجور المرتفعة المعروضة عليهم• ثم يتوالى تسلل العناصر التى تعب القطاع العام والدولة فى اعدادها الى القطاع الخاص فى الداخل او الهجرة الى الخارج لان سوق العمل ما تزال - فى مرحلة التحول - مفتوحة للمضاربة على اجور العاملين •

الناحية الثانية : اغراء العـــاملين فى القطـــاع العـــام بالاستفادة من استقرار الاجور فى القطاع العام وارتفاعها

فى القطاع الخاص بان تكون لهم علاقة عمل بالقطاعين فى الوقت ذاته • ولما كان هذا الازدواج غير مشروع فانه يتم باتفـاقات غير مشروعة يعقدهـا القطاع الخاص خفية مع مديرى القطاع العام وكبار العاملين فيه يدفع لهم بمقتضاها مبالغ طائلة فى سبيل تسهيل نمو النشاط الخاص على حساب القطاع العام (رشـوة ـ عمولات ـ اختـلاس مواد خام ـ مخالفة المواصفات ـ تأخر فى التوريد ـ التواء مع العملاء ـ اباحة الاسرار ••• الخ) تهدف كلها الى اتجاه المستهلكين الى القطاع الخاص بدلا من القطاع العام ، لان سوق البضائع والخدمات ما تزال ـ فى مرحلة التحول ـ مفتوحة للمضاربة على المنتجات •

تؤدى هذه المضاربة الى كل تلك الظواهر المنحرفة التى يرددونها منسوبة الى القطاع العام تحت عنوان « فساد القطاع العام » ويقدمون له امثلة عديدة من العجز والبطء واللامبالاة والاختلاس والرشوة وهجرة الكفاءات •• ويقدمون علاجا لهذا الفساد تصفية القطاع العام • يريدون ان يوهموا الناس ان القطـاع العـام بحكم طبيعته نظـام فاسـد يغرى الامناء بالانحراف وينفر الاكفاء من ابناء هذا البلد فيهاجرون هجرة داخلية او خارجية •

الوقائع صحيحة بل نزيد عليها انه اذ يستشرى الفساد فى القمة يكون صغار الموظفين والعاملين فى القطاع العام معذورين اذا فتر حماسهم للعمل او جنحوا الى اللامبالاة او كفروا بالقطاع

العام او حتى بالاشتراكية ذاتها ما داموا يرون ويلمسون في الممارسة ان القطاع الاشتراكي يضيع نفسه ، بالرغم من كل ما يقال من كلام جميل في الوثائق الفكرية ، في خدمة الرأسماليين ولتنمية نشاطهم المستغل · وهكذا ينتقل الفساد من القمة الى القاعدة · فما الحل ؟ ··

ليس الحل تصفية القطاع العام كله أو تصفية جزء منه ، وليس الحل المواعظ المنبريه عن الاخلاق والاستقامة · ولكن الحل ذو شقين : الشق الاول : اختصار فترة التحول الى الاشتراكية بتوسيع نطاق القطاع العام واحكام قبضته على القطاع الخاص وفرض سيطرته الشاملة عليه لنصل باسرع ما يمكن الى النظام الاشتراكي الذي ينهي الى الابد السلبيات الناتجة عن عدم اكتماله ومنافسة القطاع الخاص للقطاع العام ونحن في الطريق اليه · الشق الثاني : تحويل الفساد في القطاع العام الى شيء مستحيل أو خاسر · وذلك باخراج القطاع الخاص نهائيا وحسما من المجالات الاقتصادية الموكولة الى القطاع العام بحيث يصبح ، فعليا وقانونيا ـ مستحيلا ـ ان تنتقل قوة العمل أو الاستثمارات أو الادوات أو البضائع أو الخدمات من القطاع العام الى القطاع الخاص أو العكس · بحيث يكون للقطاع الخاص مجالات محدودة ومحددة على سبيل الحصر ، مقصورة عليه وحده في الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك · باختصار الغاء كل امكانيات المنافسة الظاهرة أو الخفية بين نشاط القطاع العام ونشاط القطاع الخاص حتى يصبح مستحيلا على القطاع الخاص ان

يسرق من القطاع العام الكفاءات البشرية والمواد الخام ، والالات والبضائع والزبائن فيستحيل وجود من يسرقون له او يتآمرون معه من بين العاملين فى القطاع العام ٠

اما التشهير بالقطاع العام من اجل تصفيته فهو موقف متناقض ومنافق وغير علمي وغير واقعي بالاضافة الى انه موقف مناهض للاشتراكية ٠

اما انه متناقض فلانه يأتى من جانب القطاع الخاص وانصاره اولئك الذين يجنون ارباحهم من الفساد الذى احدثوه فى القطاع العام ليربحوا ٠ ان تطهير القطاع العام من الفساد يعنى انهم لن يجدوا من يرشونه او يساعدهم على اختلاس مواده او بضائعه او زبائنه ٠ تطهيره يعنى خرابهم والواقع انهم يشهرون به لا رغبة فى تقويمه بل رغبة فى تقويضه ليشتروه ، كما يفعل تجار الماشية فى اسواق الريف يكتشفون عيوبها ويبرزون عيوبا اخرى تمهيدا للشراء بأبخس الاثمان ٠ وهو موقف منافق لانهم يغلفون نقدهم بالحرص على مصلحة الشعب او حتى بالحرص على « الاشتراكية السليمة » كما يسمونها فى حين انهم لا يستهدفون ولا يمكن ان يستهدفوا الا ارباحهم الخاصة ولو على حساب الشعب وضد اى مفهوم للاشتراكية ٠ وهو موقف غير علمى لانهم يتجاهلون فى ابرازهم للسلبيات الموجودة فى القطاع العام الظروف الاجتماعية التى نشأ فيها ومارس فيها نشاطه والمتاعب التى تخلفها تلك الظروف امام القطاع العام فى مرحلة التحول الى

الاشتراكية • وهو موقف غير واقعى لان تصفية القطاع العام مستحيلة • وسنعرف فيما بعد لماذا هى مستحيلة • اما انه موقف مناهض للنظام الاشتراكى فهو لا يحتاج الى بيان ، اذ لا وجود للنظام الاشتراكى الا بوجود قطاع عام ذى سيطرة شاملة وكاملة على كل النشاط الاقتصادى فى المجتمع • وكل مناهضة للقطاع العام هى مناهضة للنظام الاشتراكى •

ثانيا : اختلاط الاجراءات الاقتصادية :

قلنا ان مرحلة التحـول الى الاشـتراكية تبدأ بتغيير علاقات الانتاج بينما تبقى العـلاقات الاجتماعية والثقـافية والتقاليد •• الخ • بدون تغيير الى حين • وهذا يعنى ان يواجه التحول الى الاشتراكية منذ مولده مقاومة من الذين ارتبطت مصالحهم بالاوضاع الاقتصادية السائدة من قبل ، وهم يستعملون فى مقاومتهم كل الاسلحة المتاحة لهم ومنها القوة الاقتصادية • ويقتضى هذا شل مقدرتهم الاقتصادية على المقاومة تمهيدا لاعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الجديدة• من هنـا تختلط فى بداية فترة التحول عدة اجراءات كلهـا اقتصادية وان كانت مختلفة الغاية والصلة بالنظام الاشتراكى، ونضرب لهذا مثلين :

الاول : الاصلاح الزراعى :

والاصـلاح الزراعى يعنى تحـديد حد اقصـى للملكية الزراعية وتوزيع الفـائض على المعدمين من العـاملين فى الزراعة وبالتالى زيادة عدد ملاك الاراضى الزراعية• هذا النوع

من الاجراءات الاقتصادية ليس وثيق الصلة بالنظام الاشتراكى فالنظام الاشتراكى لا يقبل ملكية الارض ٠ اعنى ملكية الرقبة التى تعطى صاحبها الحق فى المضاربة بالارض فى السوق العقارية (بيع ورهن) ، وتقتصر الملكية على حق الانتفاع فقط بحيث تكون المحصلة النهائية هى ان يمتلك المنفعة بالارض (زراعتها) من ينتفع بها فعلا (يزرعها) ٠ اما الاصلاح الزراعى الذى يوزع الارض ملكية خالصة (رقبة وانتفاعا) على المزارعين بعد ان يكون قد هدد ملكية الاخرين فانه يستهدف ، ويؤدى بنجاح ، الى شل المقدرة الاقتصادية والاجتماعية لكبار ملاك الاراضى على قهر الفلاحين او السيطرة على الدولة ذاتها ٠ انه تحرير للبشر من القهر الواقع عليهم وليس تنظيما للعلاقات الاقتصادية بين البشر المتحررين ، فهو يسبق التحول الاشتراكى ولكنه ليس داخلا فى النظام الاشتراكى ذاته ٠ انما يخضع النظام الاشتراكى - بعد ان يقوم - لقوانينه الاقتصادية (التخطيط) الذى قد يوسع او يضيق من ملكية الانتفاع بالارض او يقيم نظاما للانتفاع التعاونى بين الزراعيين ، ولكنه فى كل الحالات لا يسمح بان تكون الارض سلعة تباع وتشترى وترهن لحساب احد ولا حتى من يزرعونها ٠

ولما كان الاصلاح الزراعى اجراءا اقتصاديا تحرريا فان تقييمه على اساس العائد المقارن للانتاج تقييم خاطىء ٠ هذا لا يعنى ان عائد الارض فى ظل الاصلاح الزراعى اقل منه فى ظل الاقطاع ، ولكن يعنى ان تنمية العائد ليست مقصودة

من الاصلاح بقدر ما هو مقصود تحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاك ، وشل مقدرة كبار الملاك على السيطرة على الدولة · على اى حال ، فان الاصلاح الزراعى من اجراءات فترات التحول الى الاشتراكية وهو ليس من النظام الاشتراكى فى شىء فيخطىء من يضيف سلبياته الى ما يردده من نقد للقطاع العام وتدخل الدولة وان كان غاية نقده هى ذاتها غاية نقد القطاع العام · مناهضة النظام الاشتراكى ·

الثانى : الحراسات :

الحراسات هى رفع ايدى الملاك عن ادارة املاكهم الموضوعة تحت الحراسة وايكال ادارتها لمن تنتدبهم الدولة على ان تبقى الملكية للملاك انفسهم ويحتفظ لهم بالعائد منها فى حسابات خاصة · وهو نظام لا يمت بصلة الى النظام الاشتراكى · فكل الدول تفرض الحراسات على املاك اعدائها فى أوقات الحروب بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية · النظام الاشتراكى لا يعرف الا تاميم الممتلكات اللازمة لتنفيذ الخطة الاقتصادية وهو ما يعنى توظيف تلك الممتلكات بعد تاميمها لحساب الشعب وتحويل عائدها الى خدمات مثلها مثل اى مورد اخر · ولكن الاموال الخاضعة للحراسة تبقى بعيدة عن الخطة الاقتصادية ولا يعود على الشعب شىء من عائدها ، كما لا يعود على اصحابها ، فتكون النتيجة ان يستفيد منها القائمون على الحراسة · ومع ذلك فهى اجراء قد تستلزمه فترة التحول الى الاشتراكية لشل مقدرة المالكين على مناهضة هذا التحول بتجريدهم من امكانياتهم الاقتصادية ·

وهى تؤدى هذه الغاية بنجاح وان كان نجاحا غير حاسم ، اذ ان بقاء الاموال تحت الحراسة وما يعنيه هذا من انها ما تزال مملوكة لاصحابها يمد من املهم فى استعادتها وبالتالى يبقى عليهم فى مواقف المناهضة المتربصة بالنظام الاشتراكى . ولو حسم الامر وصودرت منذ البداية لانتهى الموقف ولاءم اصحابها بين موقفهم والاوضاع الجديدة . على اى حال فان الاموال التى تخضع للحراسة لا تخضع لها لاعتبارات اقتصادية وبالتالى فان تقييمها على اساس عائدها الاقتصادى قبل ان توضع هو تقييم خاطىء . وفى اغلب الحالات ، ان لم يكن فى كلها تؤدى الحراسة الى تصفية الاموال الموضوعة تحتها ، او سرقتها ، او تخريبها لان الحراس الذين حلوا محل الملاك فى ادارتها ، فى الوقت الذى يديرونها فيه بعيدا عن القطاع العام ورقابة الدولة ، يجدون انفسهم ملاكا جددا لما لا يستحقونه الى امد لا يعرفون نهايته ، فيكون همهم الاساسى الاثراء منها . ولقد صدر فى سنة ١٩٦٤ القانون رقم ١٥٠ الذى صفى الحراسات تصفية صحيحة وتقدمية بان قضى بملكية الدولة لكل الاموال الموضوعة تحت الحراسة فانضمت الى القطاع العام واصبحت جزءا منه تحمل اثار تخريب الفترة السابقة وتمد الذين يشهرون بالقطاع العام بوقائع جديدة يحتجون بها لتصفيته . والواقع ان القطاع العام هو الذى يعانى مما فعله الحراس ولا ذنب له فيما فعلوه . على اى حال فان الحراسات ليست من النظام الاشتراكى فى شىء فيخطىء من يضيف سلبياتها الى ما يردده من نقد

القطاع العام وتدخل الدولة وان كانت غاية نقده هى ذاتها غاية نقد القطاع العام · مناهضة النظام الاشتراكى ·

٦ ـ سلبيات التخلف :

عرفنا ان لمرحلة التحول الى الاشتراكية سلبيات ياخذها المناهضون للنظام الاشتراكى حجة للتشهير بالقطاع العام بقصد تصفيته · وان علاج تلك السلبيات يكون بعكس ما يقولون تماما : توسيع نطاق القطاع العام ودعمه واحكام قبضته على القطاع الخاص وتاكيد سيطرته على كل وسائل الانتاج ·

ولكن مرحلة التحول ليست هى المصدر الوحيد للسلبيات بل ان الظروف التاريخية التى يبدأ فيها التحول فى مجتمع معين قد تحمل القطاع العام عبئا جديدا من سلبيات لا يد له فيها وذلك عندما يبدأ التحول الاشتراكى فى مجتمع متخلف بشريا او اقتصاديا · وتقدم مصر نموذجا لسلبيات منسوبة الى القطاع العام والنظام الاشتراكى فى حين ان اسبابها تمتد الى ما قبل ١٩٥٢ · الى ذات المجتمع الراسمالى الذى يشهر اصحابه بالقطاع العام ·

اولا : التخلف البشرى :

قبل سنة ١٩٥٢ كان النظام كله دستوريا وقانونيا واقتصاديا وفكريا وثقافيا واعلاميا نظاما مناهضا للاشتراكية ·

كانت الاشتراكية محرمة تحريما قاطعا • وبعد سنة ١٩٥٢ ، والى ان بدأ التحول الاشتراكى ، كانت الثورة تحاول بكل وسيلة ممكنة ان تنجز اهداف التنمية بموارد وعلاقات راسمالية • ولم يبدأ التحول الاشتراكى الا بعد ان فشلت فشلا ذريعا كل اوهام التنمية الراسمالية • وكان من نتيجة هذه المراحل التاريخية المتتابعة ان بدأ التحول الاشتراكى بدون ان تكون قد توافرت فى المجتمع كوادر اشتراكية (اقتصاديون ومهندسون وعلماء وعمال •• الخ) • كان لدينا تخلف بشرى مريع فيمن يستطيعون ان يعرفوا ما هو النظام الاشتراكى وكيف يبنوه ـ فلما ان ولد القطاع العام تولى قيادته الراسماليون البيروقراطيون او الموثوق فيهم حتى لو كانوا غير موثوقى الكفاءة • بل تولى قيادته بعض من اعدى اعداء الاشتراكية • فكانت النتيجة ان اصبحت قيادة القطاع العام عبئا على فاعليته لعدم ايمان القائمين عليه بجدوى هذه الفاعلية • وكانت عونا عليه للقطاع الخاص لانتماء القائمين عليه وعيا ومصلحة للقطاع الخاص ، واداروه ادارة راسمالية لانهم لا يعرفون من الادارة الا شكلها الراسمالى • انهم اولئك المديرون الذين يزيفون الميزانيات فى القطاع العام لتظهر فى حساباتهم ارباح صورية ويراوغون فى حقوق العاملين حتى يكفروا بعلاقات العمل الجديدة فلا يبالون بالعمل ويتسببون بهذا فى اشاعة الاضطراب فى المؤسسات التى يديرونها ، لانهم لا يعرفون مقياسا للنجاح الاقتصادى الا المقياس الراسمالى : الربح • وهم انفسهم الذين ينقدون

القطاع العام لانه يزيف الميزانيات ، وينقدونه لانه لا يحقق ارباحا راسمالية ، ويدعون الى تصفيته او بيعه للقطاع الخاص • وليس العلاج ما يقولون ، ولكن العلاج هو تطهير القطاع العام من الادارة الراسمالية وتولى الجيل الجديد من الاشتراكيين ـ وقد اصبح عددهم اكثر من كاف ـ مسئولية ادارة القطاع العام • انهم قد يخطئون كما يخطىء غيرهم ولكنهم لن يخربوا القطاع العام ، وفى كل الحالات سيكون القطاع العام بين ايديهم قطاعا اشتراكيا يدار اشتراكيا لقيادة التحول الى النظام الاشتراكى • اما ان توكل ادارة القطاع العام الى اعداء الاشتراكية فهو لا يعنى اكثر من تسليم اموال الشعب لاعداء الشعب • ولعل هذا العلاج ان يكون اكثر اوجه العلاج حسما فى تطهير القطاع العام من كل سلبياته • اذ لا اشتراكية بدون اشتراكيين • وقد آن الاوان لتصحيح الاخطاء التاريخية •

ثانيا : التخلف الاقتصادى :

لا يعنى بالتخلف الاقتصادى ما يعنيه الراسماليون من ان مجتمعنا لا يقدم للشعب كل ما تتمتع به الشعوب الاوروبية عامة ، والامريكية خاصة • ولا نعنى انخفاض مستوى المعيشة فى مجتمعنا عنه فى تلك المجتمعات • ذلك التخلف الذى يريدون تجاوزه بان يقيموا من القاهرة مدينة لناطحات السحاب وان يدخلوا مع امريكا مسابقة الرفاهية • هذه اوهام غير علمية فنحن لسنا فى سباق مع دول بنت رخاءها

على حساب الشعوب التى استعمرتها • انما التخلف الذى نعنيه هو التخلف بمعناه الاقتصادى : عدم استثمار كل الموارد المادية والبشرية المتاحة على الوجه الذى تؤدى به غلتها الحدية • وهى ذات المهمة الموكولة الى القطاع العام والموزعة على مراحل التخطيط الاقتصادى • والقطاع العام هنا يبدأ من بنية اقتصادية بالغة التخلف ، وبالتالى فانه لا يستطيع ان ينهض بالتنمية الاقتصادية الا بقدر ما هو متوفر له من قدرة على التأثير فى النشاط الاقتصادى كافة ، وكفاءته فى هذا التأثير • وكلاهما لا يتفقان مع المهام الجسيمة الموكولة اليه • فلا هو بالاتساع الذى يستطيع ان يمتد الى كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة • ولا هو بالكفاءة ـ نتيجة السلبيات السابق ذكرها ـ التى تتطلبها تلك المهام • وعندئذ يشهرون به فيقولون انه فاشل • ولا يقولون على اى وجه هو فاشل وان كانوا يقدمون ـ بالحاح ـ تصفيته علاجا لهذا الفشل •

ففى حدود الظروف الموضوعية التى صاحبت قيام القطاع العام واثرت فى مقدرته على التنمية الاقتصادية لا يمكن ان ينسب الفشل اليه • بل انه ضرب مثلا فذا للنجاح فى كل محاولات التنمية الاقتصادية فى كل البلاد النامية والمتخلفة • واشادت به تقارير هيئة الامم اكثر من مرة • تؤيد هذا جداول المقارنة بين الناتج القومى قبل ١٩٦١ وبعدها ومعدلات النمو تؤيد ان القطاع العام هو الذى دفع بضائع اجلة أو بضاعة عاجلة عشرة الاف مليون جنيها لبناء القوات المسلحة بعد ١٩٦٧ وقبلها • ودفع اربعمائة مليون جنيها

تكلفة السد العالى · ودفع كل الملايين التى اصلحت الارض البور · ومدت شبكات الكهرباء واقامت المصانع الجديدة وتقيم مجمع الحديد والصلب · وهو الذى واجه الخدمات المتزايدة فى المدن وكان يفتح مدرسة شهريا فى القرى وضاعف عدد الجامعات وتحمل تكلفة التعليم فخلق تلك الثروة البشرية من العلماء والفنيين التى هى اعظم الثروات جميعا · وهو الذى حول سبعة ملايين من العاطلين فى المزارع الى عمال ينتجون على ارقى ادوات الانتاج ·· هو الذى زود الشعب بكل ما هو ضرورى له من أول الابرة الى الصاروخ · هذا بينما حول القطاع الخاص امواله الى عمارات وسيارات وحول شوارع القاهرة الى متاجر امريكية وحول ضواحيها الى كباريهات · القطاع العام يزود الشعب بالخبز ويتحمل فروق اسعاره والقطاع الخاص يزود المترفين بالملابس الداخلية والسجائر الامريكية والشيكولاته · القطاع العام يشق القنوات ويقيم المطارات ويبنى السدود ويدفع مليون جنيها يوميا لنقل الصواريخ قرب الجبهة وينقل الخضرة الى الصحراء بينما يحتمى القطاع الخاص بمعقله فى شارع الشواربى ·

القطاع العام هو الذى تحمل اعباء معركتين ضاريتين خسر احداهما سنة ١٩٦٧ وكسب الاخرى سنة ١٩٧٣ ·

ولا يقال انها القروض الاجنبية التى بلغت اى رقم وليس عائد القطاع العام · انها اذن مزية · فان الذين اقرضوا

الدولة ويقرضونها ـ من أول البنك الدولى الى الاتحاد السوفييتى ـ لا يقرضونها تبرعا ولا يبعثرون اموالهم ولكنهم يدرسون واقعها الاقتصادى ومدى سلامته واحتمالات نموه وضمانات سداد القروض وفوائدها فان اطمأنوا على اموالهم اقرضوا والا فلا • ولم تكن الدولة تملك شيئا يضمن متانة موقفها الاقتصادى غير القطاع العام • ذلك القطاع الذى لم يهتز او يضعف حتى عندما فقدت الدولة قناة السويس وبترول ومعادن سيناء •

ومع ذلك فانا ـ نحن الاشتراكيين ـ لم نكف ولن نكف عن القول بان القطاع العام فاشل او مهدد بالفشل • فاشل من وجهة نظرنا لانه لايوفى بكل ما تحتاجه التنمية فى بلادنا المتخلفة • ونعرف لماذا هو فاشل او مهدد بالفشل • لان اعباء التنمية الموكولة اليه فى مجتمعنا المتخلف اكبر كثيرا من طاقته الاقتصادية وامكانياته الفنية والبشرية • ومن هنا نعرف العلاج • انه توسيع نطاق القطاع العام ودعمه ماليا وفنيا وبشريا واحكام قبضته على النشاط الاقتصادى اى تنمية امكانياته الى الحد الذى يتكافأ مع الاعباء الموكولة اليه •

٧ ـ نقد مرفوض :

على الوجه السابق لا يجهل الاشتراكيون ولا يتجاهلون السلبيات المنسوبة الى القطاع العام • ولكنهم يردونها الى اسبابها الموضوعية التى ترجع كلها الى الظروف التاريخية التى صاحبت مولد القطاع العام ونشاطه فمكنت منه القطاع

الخاص ينافسه فيفسده او يسرقه · وامامنا ادلة حية على السرقة ، فمنذ عشر سنوات والقطاع العام وحده هو الذى ينتج الثروات فى هذا البلد · والقطاع الخاص هارب او متهرب او متوقف او مخرب · ومع ذلك فما ان تعلن شركة انتاج السيارات عن سيارات من طراز جديد حتى تتلقى الملايين عربونا لسيارات لن يستلمها اصحابها الا بعد سنين ·وما ان يعلن احد عن بناء عمارة للتمليك حتى يقبض مئات الالوف لمساكن يبلغ ثمن السكن الواحد منها (الشقة) ثلاثين الف جنيها ، يدفعها اناس ساكنون فعلا فى امكان اخرى · وفى ذات الفترة انشىء من الملاهى عشرة اضعاف ما انشىء فى تاريخ مصر كلها · وتحولت القاهرة كما كان يريدها رمز القطاع الخاص الخديوى اسماعيل الى قطعة من اوروبا · من اين جاء كل هؤلاء بتلك الاموال ؟ ·· من اين كل هذا الترف والسفاهة الاستهلاكية ؟ · لقد كانت الاموال عندهم ولم يظهروها الا فى السنين الاخيرة فمن اين كانت عندهم ؟ ·· لقد كانوا يربحون من وراء القطاع العام ويسرقونه ويمتصون دماءه · اولئك هم الذين يتحدثون الان عن الفقر فى ظل القطاع العام ويبشرون بالرخاء بعد تصفيته · كبرت كلمة تخرج من افواههم ان يقولون الا كذبا ·

ماذا يقولون ايضا ؟ يقولون :

اولا : ان القطاع العام قد ضم اليه وحدات اقتصادية غير مربحة ·

ثانيا : ان القطاع العام يدار ادارة غير رشيدة اقتصاديا ٠

وفى هـذين ، اى فى اكثر اوجـه النقـد الذى يوجهـه الراسماليون الى القطاع العام جديه ، يقف الاشتراكيون بحزم رافضين النقد جملة وتفصيلا ورافضين مايقدمه الراسماليون من علاج لما ينقدون للاسباب التالية :

اولا ــ وحدات اقتصادية غير مربحة :

يختار المناهضون للنظام الاشتراكي وحدات اقتصادية محدودة مما يتبع القطاع العام ٠ ويقولون ان نشاطها لا يسفر عن ربح بل يسفر عن خسائر تتحملها الخزانة العامة فهى عبء على الدولـة ويقترحون بيعهـا او تصفيتها ٠ وينزلق بعض المدافعين عن القطاع العام فيحاولون ارجـاع خسـائر تلك الوحدات الى ظروف خاصـة صاحبت انشائها او اثرت فى نشاطها الاقتصادى ويقترحون حلولا بديلة لتتحول من وحدات خاسرة الى وحدات مربحة ٠ وهو منزلق خطير ذلك لانه قائم على اساس تقييم القطاع العام تقييما راسماليا مقياس النجاح فيه هو الربح ٠ وهو تقييم خاطىء يرفضه الاشتراكيون بحزم ولا ينزلقون الى مجرد مناقشة اسباب الخسـائر والارباح ٠ ذلك لانهم لا يفهمون القطاع العـام ولا يقيمونه الا فى نطاق علاقته بالنظام الاشتراكى ٠ وقد قلنـا من قبل انه اذا كانت المنافسة بقصد الحصـول على الربح هى قانون الاقتصـاد الراسـمالى فان التخطيط الاقتصـادى الشـامل هو القانون

الاقتصاد الاشتراكى . اذن فمن حيث المبدأ لا يجوز تقييم كل وحدة اقتصادية من وحدات القطاع العام على حدة تبعا لما اذا كانت رابحة أو خاسرة رأسماليا . انما تقيم كل وحدة على اساس ادائها أو عدم ادائها للدور الاقتصادى المحدد لها فى الخطة الاقتصادية . ان الربح مقياس للنجاح الاقتصادى فى كل مؤسسة على حدة فى النظام الرأسمالى اما فى النظام الاشتراكى حيث تتكامل الوحدات الاقتصادية للوصول الى غاية محددة فى الخطة فليس من اللازم ان تكون كل وحدة اقتصادية ـ على حدة ـ مربحة . اى ان يكون اجمالى ثمن الانتاج فى كل وحدة اقتصادية على حدة اكبر من اجمالى سعر التكلفة . فى النظام الاشتراكى يؤخذ الاقتصاد القومى ككل ويكفى ان تقوم كل وحدة اقتصادية فيه بما هو معهود اليها به من نشاط حتى لو كان غير مربح بالمفهوم الرأسمالى ما دامت الخطة الاقتصادية ككل مربحة بما تضيف الى الدخل القومى من ثروات جديدة . وقد عرفنا من قبل مدى الاعباء التى اوفى بها القطاع العام وبالتالى فلا وجه للتشكيك فى انه ـ ككل ـ قطاع رابح اقتصاديا . وهذا يكفى الاشتراكيين ويرضيهم . أما ان يتصور الرأسماليون ان القطاع العام قطاع رأسمالى ، فيقيمون نشاطه على اسس رأسمالية ، ويقيسون به نجاح وحداته التى لا تحقق ارباحا فيجب ان تصفى أو تباع فانهم اما ان يكونوا جهلة وهذا غير محتمل واما ان يكونوا قد وضعوا أعينهم على تلك الوحدات الاقتصادية التى يقولون انها خاسرة ، ليشتروها لانفسهم . وهو الاكثر

احتمالا · وفى الاحتمالين يرفض الاشتراكيون مجرد مناقشة القطاع العام وحدة وحدة كانه مؤسسات راسمالية ·

ثانيا ـ ادارة غير رشيدة :

على ذات الاسس الراسمالية يتهم الراسماليون القطاع العام بان ادارته غير رشيدة · ويتخذون دليلا على هذا انعدام الارباح فى بعض الوحدات أو قلتها فى وحدات اخرى · ولما كان الربح هو الفرق بين ثمن البيع وثمن التكلفة فانهم يرجعون عدم الرشد فى القطاع العام الى ارتفاع اسعار التكلفة ، ويركزون بوجه خاص على تضخم حجم العمالة فى مؤسسات القطاع العام · العمالة اكثر من اللازم فالاجور اكثر من اللازم فسعر التكلفة اكثر من اللازم فالارباح اقل من اللازم وهو عنوان انعدام الترشيد الاقتصادى فى ادارة القطاع العام · هذا هو منطق الذين ينقدون القطاع العام · وهو نقد يرفضه الاشتراكيون ليس بحزم فقط ولكن بغضب ايضا لانه يثير اشمئزازهم ·

فى النظام الراسمالى حيث تكون المنافسة حرة فى السوق بين السلع البديلة والمتشابهة لا يكون الراسماليون قادرين دائما على تحقيق مزيد من الارباح عن طريق رفع الاسعار فيتجهون الى خفض اسعار التكلفة ومن اهم عناصرها الاجور · وهم يصلون الى خفض الاجور من طرق عدة · اما خفض الاجر النقدى أو زيادة ساعات العمل ، أو

تقليل حجم العمالة ، أو تشغيل الاطفال والنساء باجور مخفضة • وقد كانوا دائما يفعلون هذا • وعندما تكون الدولة قد حددت ساعات العمل والمستويات الدنيا من الاجور وفرضت قيودا على تشغيل الاطفال والنساء ، فلا يبقى للمشروع الرأسمالى (القطاع الخاص) باب لخفض الاجور الا بخفض عدد العاملين الى الحد الادنى • ويعتبرون هذا قمة الترشيد الاقتصادى فى الادارة ، لانه يؤدى ـ فعلا ـ الى امرين عزيزين على كل راسمالى • اولهما استنزاف اخر قطرة من قوة العامل وثانيهما تحقيق مزيد من الارباح • وعلى هذا الاساس يرجعون خسائر ، وفشل ، ومبرر تصفية ، كثير من الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام الى تضاعف حجم العمالة فيها وزيادة الاجور عن النسبة المقبولة فى الادارة الراسمالية الرشيدة • ويقفون عند هذا الحد • اعنى لا يقولون كيف تؤدى تصفية أو بيع أو ترشيد الأدارة فى الوحدات المزدحمة بالعاملين الى خفض الاجور • لا يقولون لانهم يعرفون ان علاجهم الراسمالى لن يكون الا بطرد نسبة كبيرة من العاملين الى أرصفة البطالة • وقفل فرص العمل أمام كل الخريجين الجدد من معاهد التعليم • انهم لا يقولون هذا ـ اليوم ـ ولكنه النتيجة الحتمية لما يقولون ، ولو استطاعوا لقالوه ، ولو ترك لهم الحبل على الغارب لتجاوزوا القول الى الفعل واحالوا ملايين العاملين الى عاطلين • وهو ما يرفضه الاشتراكيون بحزم وغضب لانه يثير اشمئزازهم •

ذلك لان القطاع العام اداة التطور الاقتصادى

الاشتراكى · والاقتصـــاد الاشتراكى لا يستهدف الربح بل يستهدف اشباع احتياجات الشعب المادية والثقافية المتزايدة ابدا · الانســان هو غاية النشــاط الاقتصــادى فى النظام الاشتراكى · من هنا فهو لا ينظر ولا يمكن ان ينظر ولا يسمح لاحد بان ينظر الى قوة العمل على انها سلعة مطروحة للبيع فى سوق النخاسة الذى يقيمه الرأسماليون لمن لا يملكون الا قوة عملهم · العمال فى النظام الاشتراكى ليسو مجرد منتجين بل هم منتجون لما يستحقونه لانهم انتجوه · ان عائد النشاط الاقتصادى من حقهم · بعضه يأخذونه اجورا ، وبعضه يأخذونه خدمات ، وبعضه ينمون به اقتصادهم وكل عائد اليهم عن طريق ذات الخطة الاقتصــادية التى اقــامت مؤسســات الانتاج · على ضوء هذا لا تكون الاجور المدفوعة للعاملين عبئا على تكلفة الانتاج يحد من حجم الارباح ، ولا تقاس بهذا المقياس ، بل هى جزء مقدم من عائد الانتاج ذاته يتقاضاه كأجور اصحاب الحق فى عائد الانتاج ، والربح كله ، ويقاس من حيث الكم لا بعدد النقود التى تمثله بل بالمقدرة الشرائية لهذه النقــود بحيث تبقى الاجــور ويجب ان تبقى ، فى كل الحالات ، وبعيدا عن اى حديث عن تكلفة الانتاج والارباح ، كافية ليعيش العامل عيشة كريمة ومريحة · ومهما ارتفعت الاجور فان العاملين لا يأخذون الا من انفسهم · وتكون احد اهداف القطاع العام هو تشغيل كل قادر على العمل وتحضير فرص عمل جديدة لكل قادم جديد والا فان صــلته بالنظــام الاشتراكى تكون قد انقطعت فى اهم حلقاتها ·

هل يعنى هذا ان حجم العمالة فى بعض وحدات القطاع العام ليس اكثر مما يلزم اقتصاديا ؟ ٠٠٠ أو ان على القطاع العام ان يتحول الى مكاتب يجلس فيها من لا ينتجون ، وخزائن تدفع الاجور لمن لا يعملون ؟ ٠

لا ٠ ان المشكلة قائمة ، وحجم العمالة فى القطاع العام يتضخم تضخما مضطردا فيضاعف من حدة المشكلة ٠ ولكن الخلاف كله يدور حول ماهية المشكلة ٠ انها ليست مشكلة زيادة فى حجم العمالة والاجور بل هى مشكلة نقص فى فرص العمل ٠ ومن هذه الزاوية ينظر الاشتراكيون الى المشكلة ويحلونها ٠ ان زيادة العاملين فى الوحدات الاقتصادية ينطوى على بطالة خفية اى أن ثمة قوة عمل غير منتجة الا جزئيا وهو تبديد «جزئى» لاثمن عناصر الانتاج : قوة العمل ٠ وحل هذه المشكلة لايكون بالتبديد «الكلى» لقوة العمل بفصل العاملين أو تجميد القطاع العام عند الحد الذى وصل اليه وترك الخريجين الجدد من معاهد التعليم يتسكعون على ابواب القطاع الخاص يبيعون عقولهم وسواعدهم لمن يستطيع ان يدفع الثمن ويساومون على انسانيتهم ويتنافسون فيما بينهم هروبا من البطالة لتنخفض « اسعارهم » الى الحد الذى يرضى الرأسماليين ٠ لا ٠ ان هذا لن يكون انما يكون الحل بالتوسع فى القطاع العام ٠ بمزيد من المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية لتظل فرص العمل دائما اكثر من قوة العمل المتاحة ٠ ولن يكون هذا ممكنا الا بدعم القطاع العام وتنشيطه وامتداده الى مجالات من النشاط الاقتصادى

ما تزال مغلقة دونه • عندئذ يجد كل قادر على العمل افضل الفرص المتفقة مع كفاءته • وبينما يزداد حجم العمالة ، وتزداد الاجور ، ويزيد الانتاج ، تقل البطالة الخفية ، فتقل تكلفة الانتاج •

وهكذا نرى بوضوح ان تضخم حجم العمالة فى القطاع العام الى الحد الذى يمتص فيه الاجور قدرا متزايدا من العائد الاقتصادى يرجع الى تعويق او ايقاف خطط التوسع فى نشاط القطاع العام اى ان مرجعه فى الحقيقة الى التردد فى حسم التحول الاشتراكى أو المناهضة الخفية للنظام الاشتراكى • اما ارجاع المشكلة الى ان العمال يتقاضون اكثر مما يستحقون ، وان حلها تصفية القطاع العام أو بيعه او فصل العاملين فيه أو قفل بابه امام الخريجين الجدد فهو نقد مرفوض اصلا •

٨ ــ علاج مرفوض :

بعد ان عدد الراسماليون كل اوجه النقد التى عرضناها يقترحون علاجا شاملا هو ما يسمونه الانفتاح الاقتصادى • « والانفتاح الاقتصادى » قد اثبت انه علاج سحرى فعلا • فاولا لا يعرف احد ما هو ككل الاشياء المسحورة • وثانيا ان مجرد ترديد اسمه قد اثر تاثيرا سحريا فى الاسعار فرفعها اضعافا فى بضعة اشهر ، فما هو الانفتاح الاقتصادى وماذا وراء الانفتاح الاقتصادى ؟ وما علاقته بالقطاع العام والنظام الاشتراكى ؟ ••

النظام الاشـتراكى ـ كما قلنا ـ هو نظام توظيف الموارد المادية والبشرية فى مجتمع معين لتحقيق غاية اقتصاديةمعينة طبقا لخطة اقتصادية واحدة وشاملة · تحصر الموارد البشرية والمادية المتاحة فى المجتمع ، ثم تتحدد لتوظيفها غاية مرحلية ثم توظف توظيفا هادفا الى تحقيق الغاية المرحلية ويسمى كل هذا خطة اقتصـادية · ولا بد لنجـاح الخطة ، اى خطة ، من امرين : الاول عرفنـاه وهو تملك الدولة لادوات الانتـاج الاسـاسية حتى تسـتطيع من خلالهـا التاثير فى النشـاط الاقتصادى بحيث يتجه اتجاها متفقا مع الغاية المحددة للخطة وهو دور يقوم به القطاع العام · الثانى توزيع الموارد المادية والبشـرية المتاحة على مراحل التنمية · وهذا يقتضى تقرير اولويات فى الانتاج والاستهلاك بما يعنيه هذا من تقرير تاجيل بعض اوجه الانتاج وبالتالى بعض اوجه الاستهلاك الى مراحل مقبلـة ، بمـا يعنيه هذا ايضـا من اختفـاء بعض السـلع الاستهلاكية فى بعض مراحل التنمية وما يصاحب هذا الاختفاء من شعور شعبى بالحرمان ·

كيف تتقرر هذه الاولويات ؟ :

بعضها يتقرر اقتصاديا بحيث يكون من الجهل بالقوانين الاقتصادية الاحجام عن تقريره ، فالف باء التنمية الاقتصادية هى التركيز على السلع الانتاجية ثم السلع الوسيطة ثم السلع الاسـتهلاكية · فعندما نرى مثـلاً دولة القـاهرة متخمـة

بالسيارات قبل ان يتم فيها انتاج الحديد والصلب نستطيع أن نعرف واحدا من أسباب فشل القطاع العام فى تنفيذ الخطة الاقتصادية • لقد خضعت الخطة الاقتصادية لضغط القطاع الخاص الاستهلاكى فقفزت الى السيارات قبل أن تملك حتى مصانع قطع الغيار • على أى حال فان الفشل هو جزاء الذين يتجاهلون أو يجهلون قوانين الاقتصاد الاشتراكى • ثم تقرر الاولويات من ناحية ثانية على أساس الاحتياجات العامة ، أى طبقا لاحتياجات الشعب ككل •وهو ما يعنى ان انتاج اوتداول كثير من السلع التى لايحتاج اليها الا قطاع محدود من الناس يجب أن يؤجل الى أن تشبع الاحتياجات الشعبية الاكثر أهمية • ويؤدى هذا الى شعور قوى لدى القلة المترفة بالحرمان مما اعتادوا استهلاكه ولكن الاشتراكيين لا يخضعون لنزوات القلة ، لان الاشتراكية فى جوهرها نظام الديمقراطية فى الاقتصاد •

وعلى القطاع العام أن يضمن تحقيق هذين الامرين : تملك أدوات الانتاج الاساسية وتنفيذ الخطة الاقتصادية حسب أولوياتها • وفى الحالتين أو من أجل الامرين كليهما لابد أن يكون « المال » أو ما يسمى الاستثمارات المتاحة ملكا للقطاع العام ملكية خالصة لاشريك له فيها ولا منافس • يؤثر به تاثيرا لاشك فى فاعليته فى نشاط القطاع الخاص فهو الذى يقرضه وهو الذى يشاركه وهو الذى يمده بالمواد الخام وهو الذى يشترى منتجاته • ثم تنفذ « بالمال » الخطة الاقتصادية عن طريق توزيع الاستثمارات المتاحة على أوجه النشاط الاقتصادى

طبقاً للاولويات المقررة فى الخطة وبذلك يحول دون ان تتجه الاستثمارات الى مجـالات طفيلية أو مضـاربية أو متجـاوزة مراحل التخطيط الاقتصادى • من هنا فلا محل حتى للحديث عن الاشتراكية فى اى مجتمع لاتملك الدولة فيه كافة البنوك ومؤسسات الادخار والتامين • انها حجر الزاوية فى القطاع العام والنظام الاشتراكى • وعلى قدر حجم الاستثمارات المتاحة للقطاع العام يستطيع أن ينجز مهام التحول الاشتراكى •وتكاد تكون مشكلة الاستثمارات اعتى العقبات التى تواجـه خطط التحول الاشتراكى فى المجتمعات الناميـة • فالدولة لا تملك اصلا فائضا اقتصاديا توجهه للاستثمار • هذا من ناحية • ومن ناحية اخرى فان الاستثمارات التى كانت متاحة قبـل التحول الاشتراكى عبارة عن رؤوس اموال فردية والراسماليون لا يقبلون حتى اقراض الدولة • فكيف تحل المشكلة فى الدول النامية ؟ •• اى كيف تحصل على رؤوس الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية ؟ ••

بالانفتاح الاقتصادى :

اى بجذب اكبر قدر من رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل مشروعات التنمية • الى هنا لا يكون ثمة خلاف حول ضرورة الانفتاح الاقتصادى على العالم كله لتوفير الاموال اللازمة للتنمية • وكل دول العالم على هذا الوجه منفتحة اقتصاديا • والواقـع انه يستحيل على ايـه دولة ان تغلق على نفسهـا حدودها مكتفية بما يقال له « المقدرة الذاتية » • وقد بلغت

استحالة الانغلاق الاقتصادى والاكتفاء الذاتى حدا فرض على الاتحاد السوفيتى ان ينفتح اقتصاديا على الولايات المتحدة الامريكية او ان تنفتح الولايات المتحدة الامريكية على الاتحاد السوفيتى ، لا يهم ، وهو المثل الذى يحب دعاة الانفتاح الاقتصادى ان يضربوه دليلا على صحة دعوتهم ·

ولكن الخلاف الجذرى الذى يفرز الراسماليين من الاشتراكيين ياتى بعد هذا · الى أين تذهب رؤوس الاموال القادمة؟ من يقبضها؟ ·· من يستثمرها؟ فى أى مجال تستثمر؟ · باختصار هل تقدم رؤوس الاموال الى الدولة لتضعها فى أوجه النشاط التى تحلو لمقدميها بقصد الحصول على ربح لابد من ان يعاد تصديره لان رؤوس الاموال لا تاتى هنا لتلعب بل لتكسب؟ هل تاتى رؤوس الاموال لتنمية الاقتصاد القومى مقابل عائد معروف أو تأتى رؤوس الاموال لتضارب على الاقتصاد القومى فتنتزع منه الارباح ؟ هل تاتى الاموال من أجل هذا الشعب أم تاتى لتستغل هذا الشعب ؟ ·· الاجابة على كل هذه الاسئلة متوقفة على ما اذا كانت رؤوس الاموال مطلوبة لدعم القطاع العام أم لمنافسته ·

هذا هو جوهر الامر من الانفتاح الاقتصادى الذى يرفع الراسماليون شعاره ويلتفون حول جوهره · ذلك لان الانغلاق الاقتصادى مستحيل · وحتى لو كان ممكنا فلم تكن مصر العربية فى أى يوم من الايام منغلقة اقتصاديا · بل انها

استطاعت أن تجني ثمار تضحياتها فى قيادة معارك التحرر العربى لتصبح منفتحة على كل العالم · أعنى أن الثقل السياسى الذى كسبته مصر العربية نتيجة قيادتها لمعارك التحرر العربى فرض على القوى فى العالم أن تفتح لنفسها أبوابا علىالقاهرة وأن تفتح أبوابها للقاهرة اذا أرادت أن تتعامل ولو مع احدى القبائل التائهة فى صحراء الجزيرة العربية · والدليل على هذا حجم القروض والمعونات التى قدمت الى مصر العربية فمكنتها بالرغم من بنيتها الاقتصادية المتخلفة أصلا ، وبالرغم من أعباء المعارك ذاتها ، أن تقيم كل مشروعات التصنيع الطموحة وأن تبنى السدود والصناعات الثقيلة فى ذات الوقت الذى تحتفظ به بأقل أسعار لتكلفة الحياة فى العالم ، وتعيد بناء قواتها المسلحة فى فترة خيالية القصر ·

والقروض ـ أيها السادة ـ هى رؤوس الأموال الأجنبية التى لا تضارب بقصد الحصول على ربح ، ولكن تكتفى بعائد ثابت هو الفائدة · والقروض ـ أيها السادة ـ هى رؤوس الأموال الأجنبية التى تتحول بمجرد الحصول عليها الى استثمارات تودع فى أماكنها حسب أولويات الخطة الاقتصادية · انها ستدفع الى أصحابها مرة أخرى ، والى أن تدفع يتحمل الاقتصاد القومى عبء فوائدها · ولكن هذا هو الأمر بالنسبة لكل رؤوس الأموال الأجنبية · انها أيضا أن تأتى لتنشط رأسماليا لابد من أن تحصل على ربح غير محدود تصدره ثم لابد لها من أن تعود الى أصحابها ان قلت فرص

الربح او اتيحت لها فرص ربح اكبر فى اى مكان اخر من الارض . ومع ذلك فليس من المهم ان تكون رؤوس الاموال الاجنبية فى شكل قروض ذات فوائد محددة . فهى مقبولة حتى لو جاءت فى شكل رؤوس أموال تقيم مشروعات اقتصادية وتحصل على الربح الذى تريده . المهم ان يكون ذلك فى حدود الخطة الاقتصادية وتحت اشراف وقيادة القطاع العام هو الذى يختار لها المشروع وهو الذى يراقب ويؤمن اداءها لدورها المحدد لها فى الخطة وفى حدود علاقات العمل المقررة فى الخطة ايضا ـ فى هذه الحالة تستوى كل رؤوس الاموال الاجنبية سواء كانت قروضا او استثمارات رأسمالية .

فى هذه الحدود مرحبا بالانفتاح الاقتصادى وبرؤوس

الاموال الاجنبية .

وليس هذا هو الانفتاح الاقتصادى المرفوعة شعاراته من موقف ناقد للقطاع العام مناهض للنظام الاشتراكى . ان الانفتاح الاقتصادى الذى يرفع البعض شعاراته يعنى فتح الحدود وازالة السدود امام رؤوس الاموال الاجنبية لتاتى فتختار مشروعاتها لتحصل على أسرع الارباح وأوفرها بصرف النظر عما اذا كانت تلك المشروعات لازمة للتنمية الاقتصادية أم غير لازمة . ثم تأمين رؤوس الاموال تلك ضد الخسائر

وذلك باستثناء مشروعاتها من أعباء الضرائب لمدة معينة واعفائها من علاقات العمل المقررة بل واستثنائها حتى من نفاذ بعض مواد الدستور الذى ينص على جواز مصادرة الاموال الخاصة اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة ؟ .. بلى . ولكنهم يريدون أن يكون ذلك مقصورا على الوطنيين لا الاجانب . ويخضع المواطنون لكل اجراء يقتضيه أمن الدولة أما رؤوس الاموال الاجنبية فتريد أن تكون حرة حتى من قيود أمن الدولة. باختصار ان الانفتاح الاقتصادى المرفوعة شعاراته يعنى ببساطة اتاحة الاقتصاد القومى لمضاربة الراسماليين الاجانب واباحة الشعب لاستغلال الراسماليين والدليل على هذا أن قائمة كاملة من المشروعات الاقتصادية والتوسعات معروضة وماتزال معروضة على رؤوس الاموال الاجنبية ولا احد يقدم ولا أحد يقبل . والدليل الآخر انه منذ سنة ١٩٦١ ومصر العربية تكاد تكون محاصرة اقتصاديا من الراسمالية العالمية ، ومن قبل ذلك اضطرت الى القتال لمجرد اقامة مشروع السد العالى ، ومن بعد ذلك دخلت حروبا اخرى ارهقتها ، وهى تقترض بدون أن تفكر رؤوس الاموال الاجنبية فى أن تسهم فى التنمية الاقتصادية . « حتى الاخوة العرب » كما يسمونهم، ظلوا دهرا يودعون أموالهم الطائلة فى البنوك الاجنبية ، ويراقبون معاناة هذا الشعب وهو يحاول ان يتجاوز بالتنمية حدود الفقر ، ويسخرون من التخطيط والاشتراكية ، ويبشرون بخراب مصر الاقتصادى ، ولم يتنكروا ان مصر العربية فى حاجة الى استثمارات اجنبية الا عندما ظنوا أن الفرصة قد

واتتهم ليفرضوا شروطهم على هذا الشعب · أن يصبوا فيه الاموال لينزحوا منه الربح · ولهذا فهم لايفكرون الا فى قطاع المبانى والملاهى والسياحة وسيارات الاجرة ·· الخ · لانهم مضاربون · أما الاسهـام فى التنميـة الاقتصـادية فـلا يهم الرأسماليين فى شيء · انهم لايريدون ولا يمكن أن يريدوا ، الا أن يصبوا أموالهم الغزيرة فى سوق الاستهـلاك المحلى لترتفع الاسعار ليبيعوا سلعهم الاستهلاكية بأثمان خيالية ، ليحققوا أرباحـــا غير متـــاحة الا فى مصر · امـا أن تلك الاستثمارات غير المخططة ستخلق حالة تضخم نقدى مروعة وسترفع الاسعار رفعا جنونيا وأن الشعب هو الذى سيكتوى بنار تلك الاسعار ، فكل هذا لا يخطر على بال الرأسماليين وان خطر على بالهم فانهم لايبالون لان الرأسماليين لا يريدون ولا يمكن أن يريدوا الا تحقيق اكبر قدر من الارباح ·

الدليل الاخير أن شكل الانفتاح الاقتصادى الذى يريدونه

هو اباحة استيراد وتصـدير الاموال والبضـائع والخدمات للافراد أى تحطيم السد العظيم الذى يحمى التحول الاشتراكى والتنمية الاقتصادية ليغرق المجتمع فى طوفان فائض الانتاج الاجنبى ولتسحق الصناعات الوطنية الناشئة ولتحدث كوارث أكثر من هذا خطورة · كيف ؟

المسألة فى منتهى البساطة ولا تحتاج الى تخصص فى علم الاقتصاد لادراكها · فعندما تبدأ عملية التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط الاقتصادى فتحصى الموارد المادية والبشرية

المتاحة وتوزع الاولويات على أوجه الانتاج طبقا لاحتياجات الشعب ، يكون احد الشروط الاساسية لانجاح الخطة ابعاد الاقتصاد القومى عن مجالات المضاربة أى بالغاء المنافسة الحرة فى السوق • وفى فترات التحول الى الاشتراكية حيث لاتحتمل البنية الاقتصادية الالغاء الكامل للسوق لضعف القطاع الاشتراكى الناشىء ، يكون من اللازم لزوما حيويا عزل السوق الوطنى عن السوق العالمى وذلك بأن تتولى الدولة من خلال القطاع العام احتكار التجارة الخارجية • وفى ظل احتكار التجارة الخارجية يستطيع القطاع العام ان يتحكم فى النشاط الاقتصادى فى الداخل وذلك بالتحكم فى نوع وحجم السلع والخدمات المستوردة والمصدرة بحيث تخضع جميعها نوعا وكما لاحتياجات الخطة الاقتصادية • ومن ناحية اخرى فان احتكار التجارة الخارجية يحمى رؤوس الاموال الوطنية من مخاطر الوقوع ف شباك التبعية للراسمالية الاجنبية عندما ينفرد الراسماليون الاجانب العتاة بالتعامل مع الراسماليين الوطنيين من وراء ظهر الدولة • لهذا فان فتح ابواب التجارة الخارجية لا يعنى الا فتح الحدود لغزو المضاربين الاجانب أو لخيانة المضاربين الوطنيين بأن يلتحم اقتصاد متخلف براسمالية نامية فيكون لقمة سائغة لها • قد تنميه ولكن لحسابها وعندما يحاول الافلات تقلسه فينهار دفعة واحدة • فى مثل هذا النوع من الانفتاح الاقتصادى يكون مجرد ذكر اسم الاشتراكية عبثا مضللا • فالنظام الاشتراكى لا يسمح ولا يمكن ان يسمح بتسليم الاقتصاد القومى للمضاربين فى

السوق الراسمالية الدولية . وعنـدما يسمح بهذا يكون قـد انتحر كنظام اشتراكى .

لهذا ، فـاننا عندما نرى ان الانفتاح الاقتصادى المرفوعة شعاراته ، لا يترجم غاياته الى مؤسسات اقتصادية منتجة او مساهمة فى خطط التنمية او حتى فى شكل قروض بل يركز بقوة على « حرية » تداول النقد والبضائع والعمل مع الخارج، اى بحرية الاستيراد والتصـدير لانخطىء اكتشـاف الخطر الداهم على الاقتصاد القومى والتحول الاشتراكى والقطاع العام من هذا الانفتاح الاقتصادى . ويكون من حقنا أن ننبه بقوة كل الذين تمثل الاشتراكية بالنسبة لهم املا ، وكل الذين يمثل القطاع العام بالنسبة لهم حيـاة كريمـة وحتي كل الذين يريدون للراسمالية الوطنية الا تغرق فى خضم السوق الدولية الى أن الانفتاح الاقتصادى لن يحمل اليكم الاالخراب الاقتصادى

٩ ـ دعـــوة مستحيـلة :

قلنا من قبل ان الدعوة الى تصفية القطـــاع العـام مستحيلة التنفيذ . ولعله أصبح واضحا الان أن تلك الدعوة لاتعنى فقط العاملين بالقطاع العام ، بل تعنى كل الاشتراكيين وكل الذين استفادوا من المكاسب الاشتراكية بل وكل الوطنيين فاذا ظهر فى جوف الظلام نفر ظنوا ـ كاهل الكهف ـ ان كل ما تم من تطور اقتصادى وتحول اشتراكى قابل للهدم لمجرد

انهم يرغبون فى هذا حقا او انتقاما او رغبة فى الاستغلال فانهم واهمـون • ان ملايين العمـال والفـلاحين والمثقفين الاشتراكيين والمواطنين لن يسـمحوا لهم بهذا • لن يسـمح ملايين الفلاحين بأن تنتزع منهم الارض لتعود الى نفر يقال انهم كانوا قد ظلموا • ان ملايين العمال الذين ارتبطت حياتهم بالقطاع العام ووجدوا فيه مصـدرا كريما للرزق ، وتامينا للعجز والشيخوخة وعلاجا مجانيا وادوية مجانية ان يقبلوا العودة الى البطالة لمجرد ان جماعة من الراسماليين يريدون ان يحققوا لانفسهم ارباحا على حسـاب الشعب • لن يقبل ملايين التلاميذ والطلاب واسرهم الذين بدأوا اعداد مستقبلهم على اساس ان فى القطاع العام فرصا للعمل تنتظر الخريجين كل عام الغـاء فرص حيـاتهم المقبلة لمجرد ان جمـاعة من الراسماليين يريدون ان يحققوا لانفسهم ارباحا على حساب الشـعب • لن يقبل المثقفون الاشـتراكيون ان يروا التحول الاشـتراكى يضرب ويصفى • لن يقبل الوطنيون عامة بان يوضع مستقبل مصر العربية تحت رحمة الراسمالية العالمية التى ما زالت منذ عشـرين عاما تشـن على مصـر الحـرب وتحاصرها اقتصاديا وتقاتلها بجنود اسرائيل وتحاول بكل وسيلة ان تخترق السد العظيم الذى يحول دون اغراق مصر بفائض انتاجها • هذا السـد الذى يحاولون فتحه لهـا تحت شعار الانفتاح الاقتصادى •

ما الذى سـيفعله كل هؤلاء دفاعا عن القطـاع العام

والتحول الاشتراكى والاستقلال الوطنى ؟ ..

لا احد يعلم تماما . انما على كل واحـد ان يعلم علم اليقين ان الذين يريدون تصفية القطـاع العام والغاء المكاسب الاشتراكية بل وايقاف التحول الاشتراكى يلعبون بالنار لعبة خطرة فسيكتوون هم بلهيبها . وقبل أن يفوت الاوان نوجه اليهم سؤالا واحدا .

١٠ ـ تحالف ام صـــراع ؟ :

ان ما يدور الان حول القطاع العام يستقطب الناس فكرا وغدا يستقطبهم حركة . ولو استمر فان القوى ستفرز ويعرف كل واحد رفيقه ، وتقف القوى التقدمية وجها لوجه أمام القوى الرجعيـة . وهذه ـ فى كل المجتمعـات ـ مقدمـة للصراع الاجتماعى الذى ان بدأ يوما فلا احـــد يعرف كيف ستكون نهايته .وقد يكون الصراع الاجتماعى لازما لتصفيـة القوى الرجعية غير أن التقدميين يعرفون أنه عندما يكون الوطن ذاته فى خطر فان عليهم أن يؤجلوا صراعاتهم الداخلية الى أن يتحقق النصر فى معارك التحرير . من اجل هذا قبلوا صيغة تحالف قوى الشـعب العاملة ، ومن اجـل هذا قبلوا قانون الوحدة الوطنية . ومن اجل هذا كان العمال والفلاحون هم وحدهم الذين لم يطالبوا بامتيازات نقدية أو عينية طوال فترة الصراع الوطنى الملتهب الذى خلفته هزيمة ١٩٦٧ . غير أن التحالف التزام ذو أطراف متعددة . فاذا كان التقدميون يرون الابقاء على التحـالف وتجنب الصراع الاجتمـاعى الى أن

يتحقق النصر فى معركة التحرير ، فانهم لا يستطيعون الوفاء بالتزامهم الوطنى هذا الا اذا التزمه اطراف التحالف الاخرون ولا يبقى التحالف الا بقبول كل اطرافه · اما اذا رأت طائفة من الراسماليين انتهاز فرصة ولاء التقدميين لوطنهم والتزامهم حدود ما يقتضيه الصراع ضد الحلف الصهيونى الامريكى ليختلسوا مكاسب لاحق لهم فيها فإن هذا سيفجر الصراع الاجتماعى حتما ، وستقع مسئوليته على الذين يحاولون الآن تفجيره ·

ام انهم يحاولون تفجيره فعلا ليدير الشعب ظهره لمعركته المستمرة ضد الصهيونية ليدافع عن أسباب حياته فى الداخل · ان كان الامر كذلك فان الدعوة المضادة للقطاع العام تاخذ ابعادا تتجاوز مضامينها الاقتصادية · ستكون انحيازا للقوى المعادية من ناحيتين الناحية الاولى نقل المعارك من جبهة سيناء الى جبهة القطاع العام ، والانفتاح على الراسمالية لتمكينها من هزيمة الشعب على ارضه فى مجالات حياته · واذا لم يكن الامر كذلك فلماذا يثير بعض الناس معارك لا يمكن ان تثار الا اذا كانت معركة التحرير قد انتهت ؟ الا يثير هذا الموقف الاعتقاد بأنهم فى قرارة انفسهم قد انهوها أو اعتبروها منتهية · وعلى اى أساس أقاموا حساباتهم فانتهوا الى ان المعركة قد انتهت ؟ ·· لماذا ترتفع الان اصوات فوق صوت المعركة ؟ ·· هل انتهت المعركة ؟ ··

لا لم تنته ، ولكن الحرب قد انتقلت الى جبهة القطاع

العام ، وهو فى مكان القلب من الغايات التى يريد الصهاينة والامريكيون الامبرياليون تصفيتها بالحروب التى يشـنونها علينا منذ أن بدأ التحول الاشتراكى • على هذا الاساس يعرف كل واحد أين موقعه ومن حلفاؤه ومن أعداؤه ويبين بأكبر قدر من الوضوح أن ليس الصهاينة وحدهم هم أعداء هذه الامة •

راسماليون وطنيون .. ورأسمالية خائنة

اننا لانتقدم بهذا الحديث صكا بالبراءة من الخيانة الى كل الراسماليين العرب كما اننا لا نقدم به دليل ادانة . انما نسميهم « وطنيون » لنتجنب الحديث فيما لا يقدم ولا يؤخر فى العلاقة الموضوعية بين واقع امتنا العربية ومصيرها التقدمى وبين النظام الراسمالى وقواه وخيانته . نريد بهذه التسمية ان نقول لكل الراسماليين فى الوطن العربى ، ان نواياكم التى قد تكون حسنة ، وبواعثكم التى قد تكون شريفة ، واخلاقكم التى قد تكون نبيلة ، وولائكم لامتكم الذى قد لا يكون محل شك وكل ما هو ذاتى فيكم ـ ايها الاخوة العرب ـ لا يهم هذه الامة ولا يؤثر فى مصيرها وانما الذى يهمها ويؤثر فى مصيرها هو ذلك النظام ذو القوانين الموضوعية الذى يهدد الامة بسلب مصيرها التقدمى ونعنى به النظام الراسمالى ، ان احدا لا يهمه ان يتهمكم بالخيانة ، ولا يتمنى احد ان تكونوا متهمين بخيانة وطنكم ، وقد يكون من بينكم وطنيون حتى النخاع ، وبرغم هذا ، فان الراسمالية خائنة ، ولعلكم انتم ايها الاخوة العرب ـ ان تكونوا اول ضحاياها من حيث انكم واقعون فى مصيدتها الاخطبوطية .

★ القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٧٥

بعد هذا يكون خطابنا الى جماهير امتنا العربية التى يهمنا ان تعلم علم اليقين ان « الراسمالية » خائنة لمصيرها التقدمى • خائنة فى قضية التحرر • خائنة فى قضية الوحدة خائنة فى قضية التقدم الاجتماعى ماديا وثقافيا • خائنة للوطنية ذاتها • ونعنى بكلمة خائنة أن « الراسمالية » مضادة ومناقضة لتحرر امتنا العربية ووحدتها القومية وتقدمها الاجتماعى وللوطنية ذاتها • أو بمعنى أكثر وضوحا وقطعا ، أن امتنا العربية لن تنتصر فى معارك تحررها ووحدتها وتقدمها وفى اية معركة وطنية ، لا عن طريق الراسمالية ، ولا بالتحالف مع الراسمالية، ولا حتى بمهادنة الراسمالية •ونعنى بالراسمالية على وجه التحديد الراسمالية العربية المسماة وطنية •

لماذا ؟

اولا : فى معارك التحرر

ان امتنا العربية امة متخلفة او نامية • ونعنى بالتخلف او النمو مدلوله الاقتصادى العلمى ،وليس التخلف النسبى ، اى تخلفنا عن امم غيرنا • نعنى به تخلف الامة عن توظيف واستثمار الموارد المادية والبشرية المتاحة فيها فعلا فى سبيل اشباع الحاجات المادية أو الثقافية للشعب العربى •تخلف ماهو كائن عما هو ممكن • وهذا يعنى ـ اقتصاديا ـ أن لدى الامة العربية فائضا خاما من الموارد والبشر متاحا ولكنه غير مستثمر • هذا الفائض الخام غير المستثمر هو بالذات الذى

يطمع فى وطننا الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية • ليس بين الشعب العربى وبين شعوب الدول الراسمالية وشعب الولايات المتحدة الامريكية قائدة المعسكر الراسمالى اى تناقض اوعداء من حيث هم بشر • فلكل منا رقعة معروفة من الارض يستطيع أن يعيش فيها كما يشاء وان ينتج فيها ما يشاء بدون عدوان أو عداء • ولكن سبب البلاء هو ان تلك الشعوب تعيش فى نظام اسمه « النظام الراسمالى » ، والنظام الرأسمالى لا يربط بين الانتاج كما او نوعا وبين احتياجات تلك الشعوب ، بل يربط بين الانتاج كما ونوعا وبين للربح • هذا هو قانونه الموضوعى الذى لا علاقة له بالنوايا والاخلاق • فحيث الربح يتجه الراسمال • والى حيث يتاح ربح أكبر يغادر راس المال مواقعه الاولى • ويتحقق الربح والربح الاكبر بزيادة الطلب (كثرة المستهلكين للسلع المنتجة) وبخفض سعر التكلفة (الحصول على المواد الخام باسعار منخفضة) • ثم تبقى عناصر اخرى لا يهمنا الحديث عنها الآن اذ هى عناصر منشطة لحركة الربح وليست محركة له • ما يهمنا هو ان هذين العنصرين اللازمين للربح ومزيد من الربح متوافران بدون استثمار فى وطننا العربى • عندنا مائة وخمسون مليونا من البشر يمثلون طاقة استهلاكية فائقة كفيلة اذا ضمت الى سوق الاستهلاك الراسمالى ان تنمى ارباح الراسماليين الامريكيين وغيرهم • وعندنا موارد (خيالية) غير مستثمرة ايضا • كفيلة اذا ضمت الى الانتاج الراسمالى ان تنمى ارباح الراسماليين الامريكيين وغيرهم •

والراسماليون قد يكونون وطنيين حتى فى امريكا ولكنهم لا يستطيعون الا ان يتبعوا خطا قانون نظامهم : البحث عن مزيد من الارباح • باختصار ، لايستطيعون الا ان يستولوا - بالطرق المناسبة وبكل الطرق الممكنة - على ما تملك امتنا من موارد مادية وبشرية •

لقد هددتنا الولايات المتحدة الامريكية اخيرا بالغزو للاستيلاء عنوة على منابع النفط • واراد الرئيس الامريكى وبعض وزرائه تخفيف لهجة التهديد فقالوا انه لن يتم الا اذا وصلت الولايات المتحدة الى درجة « الاختناق » • وقد يبدو للبعض ان استعمال هذا التعبير ينقل الازمة من المستوى الاقتصادى الى المستوى الانسانى وكان امريكا لن تحاربنا الا دفاعا عن النفس ضد محاولة عربية لقتل الشعب الامريكى جوعا • وهذا غير صحيح • ان « الاختناق » الذى يشير اليه الرئيس الامريكى ووزراؤه هو اختناق « نظامهم الراسمالى » • والنظام الراسمالى يختنق فعلا اذا لم يحقق ارباحا ومزيدا من الارباح • فعلينا - اذن - ان نضع موارد امتنا تحت تصرف الراسماليين الامريكين ليحققوا ارباحها والا فان الولايات المتحدة الامريكية ستغزو وطننا العربى • اننا نرى ان هذا التهديد على اكبر قدر من الجدية لان النظام الراسمالى فى امريكا سيختنق فعلا، غدا اوبعد غد، لاسباب لاصلة لهابالنفط العربى • ولكن هذا ليس موضوع الحديث • موضوع الحديث هو ان الذى يهددنا ويحاربنا ، الذى انشا اسرائيل ، ودعمها ، وامدها بالاسلحة ، ليس واحدا اواخر من رؤساء الولايات

المتحدة الامريكية ، وليس مجلس الشيوخ الامريكى (الكونجرس) او وزارة الدفاع (البنتاجون) أو المخابرات المركزية • وليس ـ من باب اولى ـ الشعب الامريكى ، بل هو على وجه التحديد « النظام الراسمالى » فى امريكا • هذا هو عدونا • وليس كل الذين ذكرناهم من اول الرئيس الامريكى الى آخر عميل امريكى فى وطننا العربى الا خدما وأدوات لهذا النظام « العدو » الذى يبحث عن اسباب الربح فى ارضنا العربية حتى لا يختنق ويهددنا بالغزو العنيف •

غير أن النظام الراسمالى لم يعد يستعمل العنف دائما وان كان لا يتردد فى استعماله اذا لزمه ذلك • لان تجربة النظام الراسمالى مع الحروب (غير المحدودة) فى ١٩١٤ أو ١٩٣٩ قد أثبتت له أن « سعر تكلفة » الحرب غال • ويقف المعسكر الاشتراكى وعلى راسه الاتحاد السوفيتى المتطور « ذريا » والصين الشعبية الصديقة المجيدة للشعب العربى عامل توازن يحول دون الحرب غير المحدودة • فلم يبق أمام النظام الراسمالى طريق الى الاستيلاء والربح الا الحروب غير المحدودة (المحسوبة بدايتها وساحتها ونهايتها) أو التهديد بها ، واما بفرض التبعية الاقتصادية على المجتمعات التى تريد الراسمالية ان تغتصب مواردها لتربح •

كيف تتم هذه التبعية ؟

الآن ، ليس بالاستيلاء على الموارد الاقتصادية أو السوق الوطنية عنوة ، فان ثمن « الحراسة » غال كما قلنا • ولكن التبعية تتم بالحاق الموارد الاقتصادية والسوق الوطنى فى

المجتمع التابع بموارد سوق الدولة الراسمالية المتبوعة · بمعنى آخر توسيع دائرة النشاط الراسمالى ، انتاجا ومبادله واستهلاكا ، فى الدولة المتبوعة ليشمل المجتمع التابع · ويتحقق هذا التوسيع أو الامتداد او الاحتواء او الالحاق ، أو أى تعبير يدل على اخضاع المجتمعين ، التابع والمتبوع ، لقانون اقتصادى واحد ، بطرق « فنية » مختلفة ومتكاملة · منها ـ مثلا ـ اقامة مؤسسات اقتصادية أو مالية أو خدمات « مستقلة » أو مشتركة تنشئها الراسمالية المتبوعة فى المجتمعات التابعة بشروط تسهل لها نزح الارباح الى الدول المتبوعة · وقد كان هذا هو النموذج التقليدى · غير أن ثمة نموذجا حديثا يجرب الآن لاول مرة على نطاق واسع فى الوطن العربى · انه افساح المجال وتشجيع المؤسسات المالية والاقتصادية فى المجتمعات التابعة لتنتقل الى الدولة الرأسمالية المتبوعة وتنشط هناك مستقلة أو عن طريق المشاركة فى النشاط المالى والاقتصادى · وكل من الطريقين يؤدى الى نتيجة واحدة : التبعية · ذلك لان المهم هو أن تتشابك خيوط النشاط المالى والاقتصادى وتنفتح قنوات تتسرب منها النشاطات من والى أحد المجتمعين بحيث تصبح البنية الاقتصادية الاضعف نسبيا (المتخلفة) تابعة فى نموها للبنية الاقتصادية الاقوى (المتقدمة) · ولما كان كل هذا لا يتم عنوة فانه يحتاج فى اتمامه الى « ارادة وطنية » ، قد تكون حسنة النية بل فى الغالب أن تكون حسنة النية اذ أن « الفخ » اوضح من أن يقع فيه غير « الطيبين حسنى النية » وتجد « الارادة

الوطنيـة » فى المجتمعـات المتخلفة مبررات مادية من ندرة بعض السـلع الاستهلاكيـة المترفة ومبررات فكرية فى ادارة اسطوانة الليبراليـة المهترئة عـن الحرية ·· حرية التملك والسمسرة والمضاربة والتهريب والاستغلال · وعندما يتم كل هذا لايهم الراسمالية تحت أى شعار تم ، ولا يضيرها أن ترفع على منشآتها الاعلام « الوطنية » المزوقة ولا الاحتفال بأعياد الاستقلال الوطنى ، مادام الوطن وكل مافيه من موارد وكل من فيـه من بشر قـد أصبح جـزءا تابعـا « لآلة » صنع الارباح الراسمالية · كما لا يهمها ابدا أن يمتد الرخاء الراسمالى الاسـتهلاكى الى المجتمعـات المتخلفة ، بالعكس ، انه عـلامة أستيلائها على السوق أيضا ·

عندما يتم هذا يصبح اى حديث عن التحرر ، والارادة الوطنية ، والاستقلال ·· كلاما فارغا · ذلك لان أى حاكم ناضج و « رجل دولة » رزين ، يحاول أن يمارس ارادته الوطنية المستقلة على وجه لا يتفق مع هذه التبعية المالية والاقتصادية ، سيجد أن نفاذ الارادة الوطنية ، فى التحليل الاخير ، يعنى اعادة توظيف الموارد المالية أو البشرية على وجه لا يتفق مع مصالح الراسمالية المسيطرة · فيجد نفسه أمام خيار رهيب : اما قطع علاقة التبعية التى نمت واعادة البناء الاقتصادى من جديد وهى ثورة كاملة لابد لها من هـدم كل ما قـام من أطـر اقتصادية راسمالية وما يتبع هذا من أزمة انتقال الى اقتصاد جديد ، واما أن يخضع ويركع ويقبل أن تستثمر دولته ماديا

وبشريا ، لحساب قوة اجنبية ٠

كل هذا تفعله وتحاول انجازه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها قائدة المعسكر الراسمالى ، فى وطننا العربى ٠ وهو موضوع الصراع القائم بين امتنا وبين تلك الدولة الراسمالية الباغية ٠ وهو جوهر قضية « التحرر العربى » ٠

فاين موقع ، وموقف ، الراسماليــة العربيــة من هــذه المعركة ؟

انهــا من حيث هى راسماليــة لابد لها من ان تخضــع لقانونها : الربح ٠ لاتستطيع أن تفعل غير هذا وان حاولت افلست ٠٠ وهذا يعنى انها ـ من حيث المبدا ـ لا تستطيع ان تدخل قضايا التحرر الوطنى وتكاليف معاركها فى حساباتها ٠ فلا يبقى امامها الا واحد من اثنين : اما أن تنافس الراسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة بقصد استئثارها هى ـ اى الراسمالية العربيــة ـ بالســوق القومى انتــاجا وتوزيعــاً واستهلاكا واما أن تتعاون مــع الراسماليــة العالميــة وتقبل مشاركتها فى السوق القومى ٠

اما عن منافسة الراسمالية العالميــة بقيــادة الولايات المتحــدة الامريكيــة ، فقــد كان ذلك هــو « الموقف الوطنى » للراسمالية منذ قرون ، يوم أن كانت الراسمالية الناشئة تقود ثورة التقدم بعد سقوط الاقطاع ، وتنافس بعضها على مسرح الاستعمار العالمى ، اما الآن حيث تحول النظام الراسمالى الى

نظام عالمى امبريالى فان « الراسمالية » الناشئة فى المجتمعات المتخلفة اقتصاديا المتحررة حديثا لا تستطيع ان تنافس الامبريالية ولو حاولت لسحقت ، اعنى افلست بالمفهوم الراسمالى • فلا يبقى امامها الا التعاون والمشاركة والاستفادة من الخبرة •• الخ ، لكى تعيش • اى لا يبقى لها الا ان تكون هى الطرف الممثل « للارادة الوطنية » الذى تحتاج اليه الراسمالية العالمية لتستولى على الموارد المالية والبشرية فى امتنا ، عن طريق المؤسسات المالية والاقتصادية المستقلة او المشتركة وتشجيع الراسمال العربى على الانتقال والمشاركة فى النشاطات الاقتصادية فى الدول الراسمالية • اعنى انه لا يبقى لها ، لمجرد أن تعيش كراسمالية ، الا ان تكون «وسيط» الدول الراسمالية فى محاولتها السيطرة على امتنا عن طريق التبعية • وهذه هى الخيانة التى لا تجدى فيها النوايا الحسنة او البواعث الشريفة او الاخلاق النبيلة •

ان كان ثمة اى اخ عربى راسمالى يشك فى هذا ، او يزعم انه ينشط راسماليا ويتعاون راسماليا ويستثمر امواله فى الخارج راسماليا ، ويقيم المؤسسات الراسمالية فى وطنه ، لان ذلك هو الطريق ـ مثلا ـ لتوفير القوة الذاتية لتحرير الارض المحتلة فلنا نتحداه ان يعرف مع من يتعامل راسماليا على وجه التحديد • ستتذكر اسماء لا حصر لها من الشركات المنتجة للبضائع المدنية او للاسلحة ولكن السؤال هو : من هم اصحاب هذه الشركات • انه لن يستطيع ان يجيب لسبب بسيط هو ان اى عربى يتعامل مع اية مؤسسة راسمالية «لايجرؤ» على محاولة معرفة اصحابها الحقيقيين (المساهمين) لان مثل هذا

السؤال لايتفق مع التقاليد الماسونية للنظام الراسمالى • انه سر المهنة الذى لايجوز افشاؤه خاصة لعربى • ذلك لان العربى سيكتشف ، لو علم السر ، انه مـن وراء واجهـات مشـاركة الدولة ، والشركات المركبـة ، والترسـتات ، والكـارتلات ، والاسماء التجارية المبتكرة يتعامل مع اسرائيل • وأن أسراره هو التى يكتمها حتى عن مواطنيه ، بحجة الوطنية ، متجمعة فى أيدى أعداءَ وطنه •

لاحيلة فى « خيانة الراسمالية » ولا علاج لها الا تصفيتها من الارض العربية واقامة حاجز حديدى دون نمـو النظـام الرأسمالى فى وطننا أو امتداد النظام الرأسمالى الى وطننا ، ثم مشاركة كل القوى التى تريد أن تنجو من مخاطر هذا النظام المدمر معركتها الانسانية من أجل تصفيته فى العالم كله •

ان مصدر الاوهام « الوطنية » التى تروج لها الرأسمالية العربية ، أن الاخـوة العرب الرأسماليين يتجاهلون أنهم قـد تعلموا اللعبة متأخرين ، بضعة قرون •

ثانيا : معركة الوحـدة

خيانة الراسمالية العربية للوحدة خيانة مركبة • اذ ان النظام الراسمالى يناقض ويعـادى الوحـدة العربيـة على مستويات ثلاثة : فهو حارس التجزئة ، وهو معوق للوحدة ، وهو حليف اعدائها •

اما انه حارس التجزئة ، فلان الراسمالية العربية نشات، ونمت ، تاريخيا فى ظل التجزئة العربية كامتداد تابع للدول الراسمالية التى احتلت الوطن العربى وجزأته دولا • ومن هنا كانت التجزئة ومازال ، هى الارضية الاساسية التى حكمت وما تزال تحكم النشاط العربى الراسمالى • ففى « حسابات » كل راسمالى عربى يعتبر « اقليمه » هو اساس نشاطه من حيث حجم الموارد وحجم السوق ونوع المنتجات واحتمالات الربح ، واما أى اقليم عربى آخر فهو سوق «اجنبى» يدخل فى حسابات التوسع بعد استنفاذ طاقة السوق الاقليمى ولما كانت الراسمالية العربية ناشئة وضعيفة ، و « بدائية » فان طموحها الاقتصادى يظل مقصورا على السوق الاقليمى • وعلى هذا الاساس تتحدد أطر النشاط الراسمالى فى كل اقليم• من هنا يعتبر استقرار الوضع الاقليمى عاملا اساسيا فى نجاح المشروع الراسمالى العربى • ويصبح الابقاء على التجزئة ، وتجنب مخاطر الوحدة ، شرطا لاستقرار المشروع واطراد نمو أرباحه على ذات الاسس التى قام عليها • وتقوم الدولة الاقليمية حارسا لهذا الاستقرار ضد أية « هزة » قد تحدثها خطوة وحدوية • ولا بأس بعد هذا فى ان يحاول الراسمالى العربى « الاقليمى » البحث عن الارباح فى الدول العربية الاخرى • وقد يعقد اتفاقيات تعاون او مشاركة اقتصادية ، ولكن بشرط الا يتطور هذا الى أى نوع من الوحدة حتى الوحدة الاقتصادية • نقول حتى الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية الراسمالية ، حيث لا وجود للحجة التى يتشدق بها الانفصاليون يتهمون بها الاشتراكية بانها حائل دون

الوحدة . بالعكس ، ستبقى الدول والدويلات الراسمالية آخر معاقل الاقليمية حتى لو توحد باقى الوطن العربى ، لان الراسمالية العربية التى تنشا وتنمو على اساس حسابات اقليمية ، والتى تعتمد المنافسة فيما بينها قانونا للنمو ، والتى تبحث دائما عن الارباح لن تقبل هدم بنائها الاقليمى ولو من أجل راسمالية عربية اخرى . وعندما تتاح لها ارباح اكثر عن طريق التعامل او المشاركة مع الراسمالية الاجنبية حتى لو كانت اسرائيلية خفية او مستترة ، لن تتردلحظة ، فى ان تختار ـ ولو خفية ـ طريق قانونها الحديدى : الربح ومزيد من الربح ، وستجد عندئذ ان دولتها الاقليمية القائمة على التجزئة ، واستقلالا بنفسها ، واستقلالا لها عن غيرها ، وحصانتها ضد التدخل فى شئونها الداخلية .. ستجد كل هذا درعا يحمى نشاطها « الخارجى » ولو كان خائنا .

اما انها معوقة للوحدة فلانها ـ فى حماية دولها الاقليمية ـ تملك المقدرة الاقتصادية التى تستثمرها فى الترويج للفكر الاقليمى وتغذية النفسية الانفصالية لتثبيت اساسها : التجزئة فى مواجهة جماهير فقيرة ، مطحونة ، واقعة ـ من ناحية ـ فى قبضة القهر الاقتصادى من حيث انها تستمد رزقها اليومى من النشاط الراسمالى ، ولا تملك ـ من ناحية اخرى ـ فائضا اقتصاديا تستطيع ان تخوض به معركة متكافئة ضد اذاعة وتليفزيون وصحف ومجلات وندوات وحفلات ورشاوى .. القوى الاقليمية التى تمولها الراسمالية العربية ، فهى تنمى وتثبت الانتماء الاقليمى بقدر ما تضعف وتشوه الانتماء القومى ، فتعوق نمو الحركة الجماهيرية الوحدوية .

هذا على المستوى الفكرى ..

اما على مستوى الممارسة فمنذ أوائل الستينيات اصبحت الوحدة العربية التى تناضل من اجلها القوى القومية التقدمية هى الوحدة الاشتراكية ، وانقضى الى غير رجعة المفهوم الليبرالى الذى نشأت فى ظله وكانت تتبناه الحركة القومية العربية . لا وحدة بدون اشتراكية . هذا المنعطف التاريخى فى حركة الوحدة العربية عزل الرأسمالية العربية عن القوى الوحدوية من ناحية وعمق عداء الرأسمالية العربية للوحدة من ناحية اخرى . اذ اصبح واضحا ان الوحدة العربية لا تعنى مجرد الغاء التجزئة واقامة دولة واحدة ، بل تعنى ايضا تصفية الرأسمالية العربية فى دولة الوحدة . وترتب على هذا ان مجرد نشوء أو بقاء نمو النظام الرأسمالى فى اى قطر عربى هو بحد ذاته حائل دون الوحدة ومعوق لحركتها . وتعرف الرأسمالية العربية هذا الموقف معرفة اليقين وتتصرف على اساسه منذ تجربتها الاولى عام١٩٥٨وخيانتها سنة١٩٦١ .ومن هنا لم تعد الاقليمية مجرد أساس مادى يحدد نشوء واستقرار نمو الرأسمالية العربية ، بل اصبحت سلاح دفاع ضد المد الوحدوى تستخدمه الرأسمالية العربية لضرب وتصفية أية محاولة وحدوية ، وتخون قضية أمتنا العربية حفاظا على أرباحها .

اما ان الرأسمالية العربية حليفة لاعداء الوحدة العربية ، التى نعرف الان انها وحدة عربية اشتراكية ،

فلان الرأسمالية العربية ـ على مستوى الصراع العالمى ـ حليفة للمعسكر الرأسمالى بحكم الالتقاء على عداء النظام الاشتراكى ، بينما الجماهير العربية وطلائعها من القوى القومية التقدمية حلفاء للقوى الاشتراكية بحكم الالتقاء على عداء النظام الرأسمالى . فى نطاق هذه المعركة العالمية تواجه الامة العربية فى معركة فلسطين ومعارك تحررها من التبعية ، عدوا محددا هو الولايات المتحدة الامريكية . وفى هذه المعركة تتحالف ، وتتعاون ، و « تخدم » الرأسمالية العربية عدونا ، ولا تستطيع أن تفعل غير هذا ، بحكم ماذكرناه من أنها أما أن تخون أو تفلس . ولما كانت الرأسمالية لا تختار الافلاس ابدا ، والا لما كانت رأسمالية ، فانها تخون فى معركة التحرر . والتحرر شرط مسبق للوحدة . فالرأسمالية العربية اذ تخون التحرر تخون الوحدة . يضاف الى هذا ، ان ذلك الحليف . من حيث هو دولة كبرى رأسمالية يتوقف بقاؤها على ابقاء العالم مجزءا متخلفا لتسهل السيطرة عليه ، يعادى هدف الوحدة العربية الاشتراكية عداء مصيريا . ان الولايات المتحدة الامريكية تعرف يقينا أن دولة الوحدة العربية الاشتراكية التى تضم ١٥٠ مليونا من البشر وموارد خيالية ، وتستند الى حضارة عريقة ، وتبنى مستقبلها على أساس أرقى ما وصلت اليه التجربة الاشتراكية الانسانية ، ستكون « حفار » قبر النظام الرأسمالى عامة ، والولايات المتحدة الامريكية « الرأسمالية » خاصة . ذلك لان الولايات المتحدة الامريكية ليست الا القائد « الجديد » لمعركة النظام الرأسمالى

ضد الوحدة العربية التى بدأت باحتلال الوطن العربى ثم تجزئته وماتزال مستمرة . ولسنا نبالغ اذا قلنا أنه فى ظل الواقع العالمى الحالى ، يخوض النظام الراسمالى وقيادته الامريكية معركته المصيرية الحاسمة على الارض العربية ، وأنه ـ عندما ينهزم ـ وتقوم دولة الوحدة الاشتراكية سيكون قيامها فاتحة عصر جديد يدفن فيه النظام الراسمالى وقيادته

ذلك هو الحليف الذى اختارته الراسمالية العربية . ولا تستطيع الا أن تختاره حليفا ، فتخون وحدة أمتها ، بصرف النظر عن النوايا والبواعث والاخلاق .

ثالثا : التقدم الاجتماعى والثقافى

تزعم الراسمالية العربية انها هى وحدها ، القادرة على حل مشكلة التخلف فى الوطن العربى .

فهى تملك رؤوس الاموال ، وهى تملك الخبرة وهى تملك كفاءة انتقاء المشروعات وادارتها « بدون قيود روتينية » او « بدون بيروقراطية » ، وهى اذ تبحث عن الربح لا بد لها من أن تنجح اقتصاديا فى ادارة مشروعاتها ، وأنها تملك فى هذا الربح الحافز « الخاص » الذى يدفعها على العمل الجاد والمثمر ، وهو حافز لا يتوافر الا اذا كان النشاط محررا من كل القيود واخصها القيود على الملكية . ثم ـ هكذا تضيف الراسمالية العربية الى مزاعمها ـ انها اذ تفعل كل هذا ولو بدافع الربح ، انما تحقق ـ حتى ولو بدون قصد ـ

التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع كله ، فهى تحول المواد الخام الى مواد مصنوعة ، وهى تمنح القادرين على العمل فرصا للعمل وكسب الاجور ، وهى تقدم لهم الخدمات الطبية والثقافية التى ترفع مستواهم الصحى والثقافى ، انها هى ـ باختصار ـ التى تحقق التقدم الاجتماعى والثقافى حتى لو كان ذلك ياتى تلقائيا كتابع لابد منه للبحث من الارباح · ويضربون الف مثل للفارق بين المجتمعات الراسمالية والمجتمعات غير الراسمالية · الفارق فى الرخاء ·

لا شك ان الراسمالية « شاطرة » وقادرة على النشاط الاقتصادى بكل فروعه ، من أول الانتاج الى التوزيع ، الى تحديد الاسعار ، الى التخزين ، الى التحكم فى السوق ، الى المضاربة الى التهرب من الضرائب ··· الخ · وانه اذا ترك المصير الاجتماعى للراسمالية فانها ستفعل كل شىء ما عدا الكسل والتواكل والخضوع للروتين ·· وانها ستحقق «تقدما» اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ·

المشكلة كلها ليست هنا ·

المشكلة كامنة فى السؤال الآتى : من الذى سيستفيد من هذا التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ؟ ·· لمصلحة من تنشط الراسمالية العربية ؟ هذا هو السؤال الذى ينساه او يتناساه دعاة الراسمالية العربية · ان الراسمالية العربية ، من حيث هى ليبرالية ، لابد لها من أن تسلم بان مقياس التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لا يمكن أن يكون « العائد »

على « الاقلية » بل العائد على « الاغلبية » . امنا ومطمنا . فلننتقل بعد هذا الى مجتمعنا العربي المتخلف . الاغلبية من الشعب العربي تعيش تحت مستوى خط الفقر . على المستوى الاقتصادى تتبدد طاقاتها فى البطالة الصريحة او المقنعة ، ويكاد متوسط دخل هذه الاغلبية أن يكون أقل متوسط ف العالم وعلى المستوى الاجتماعى تفتقد المساكن اللائقة بالانسان ، وتفتقد الملابس اللازمة لمجرد الحفاظ على الحياة من تقلبات الطقس . وتفتقد الرعاية الصحية وتفتقد الادوية وتفتقد المياه الصالحة للشرب ، والنور الصالح للرؤية ، والمواصلات الصالحة للانتقال ، والامن ضد العجز وضد الشيخوخة ، ضد المرض ضد اليتم ، وعلى المستوى الثقافى ماتزال تعيش - تلك الاغلبية - فى ظلام الامية . وهى - تلك الاغلبية - لانها عاطلة او فقيرة تكاد تقف مقدرتها الشرائية فى سوق الاستهلاك عند مستوى « الضروريات » وبالتالى فان طاقتها كقوة شرائية لا توفر للراسمالية العربية شرط « زيادة الطلب ومرونته » اللازمة للتنمية الراسمالية كما ونوعا الا فى ادنى مستوى الانتاج . ان هذا يعنى اقتصاديا أن الراسمالية العربية ، اذ تنتج لتربح ، لا بد لها من ان تستند الى طلب استهلاكى نام ومرن وأى شريحة من البشر يدخلون السوق وهم يملكون مقدما مقدرة شرائية نامية ومتطورة . انه اذن سوق الاقلية « الغنية » الذى سيحكم الانتاج والتنمية الراسمالية ، من حيث نوع المنتجات وكميتها .

من هنا فان « الاغلبية » العربية الفقيرة ستخرج من

حسابات النشاط الاقتصادى الراسمالى ، كقوة شرائية تحقق ربحا يقل عما تحققه القوة الشرائية للاقلية ، وبالتالى تخرج احتياجاتها من مجال النشاط الاقتصادى للراسمالية • ستقيم الراسمالية العربية ناطحات السحاب ، وستستورد الاثاث الفاخر من يطاليا ، وادوات الموائد من فرنسا ، وستغرق شوارع المدن العربية بالسيارات الفارهة وتخصص ضواحيها للملاهى العامرة « بالاجساد » البيضاء المستوردة وستبيع الثلاجات والسخانات والسجاد « الايرانى » والاغذية المحفوظة وتفتح المطاعم على نمط « المكسيم » وسترهق اعصاب الشعب العربى الفقير برؤية أجمل الملابس والمجوهرات فى « فاترينات » محلاتنا الراقية ، وستملأ الصحف اعلانات وتملأ الليل حفلات ، وستفتح البنوك تضارب على النقود وتفتح البورصات تضارب على المدخرات ، وتفتح محلات بيع البضائع بأسعارها مضاربة على احتياجات البشر •• وستنتج الافلام وتصدر المجلات والصحف وتؤلف الكتب مضاربة على غرائز المراهقين والعجائز •• كل هذا ستفعله الراسمالية العربية ، لان كل هذا مربح • ولكن كل هذا يمثل « التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى !! للاقلية •

أما الذى لن تفعله الراسمالية العربية ـ ابدا ـ فهى أن تنتج « للاغلبية » احتياجاتها من مساكن وملابس ومستشفيات وأدوية وتأمينات ومواصلات ومدارس وكتب ومجلات وأفلام •• « بسعر » يتفق مع مقدرتها الشرائية ،

أى بدون « مضارية » على احتياجاتها الانسانية ·
والراسماليين العرب لن يفعلوا هذا ، لا لانهم متهمون فى نواياهم أو بواعثهم أو أخلاقهم ، بل لان الراسمالية مرتبطة بالربح ، ومزيد من الربح ، ولا يمكن الا أن ترتبط به انتاجا وتوزيعا واستهلاكا ، فهى - فى مجتمعنا العربى المتخلف - لا يمكن الا أن تكون نظاما من أجل « الاقلية » ، فتخون - رغم أنفها - التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى « للاغلبية » · أعنى تخون التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للشعب اذ أن الاغلبية - حتى فى منطق الراسمالية الليبرالية - هى الشعب عندما تتناقض مصالحها مع مصالح الاقلية ·

كل هذا بدون ان نطرح اية مقولة اشتراكية ، لاننا نريد - على وجه التحديد - تبديد أوهام التقدم الراسمالى فى امتنا العربية ، حتى مع افتراض حسن النية ، حتى بعيدا عن أى احتجاج بما يقدمه الحل الاشتراكى كبديل للراسمالية · نهدم اولا أوهاما فى رؤوس بعض العرب قبل أن نبنى فيها معرفة الحل الصحيح لمشكلات التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى وطننا العربى · غير أن هذا لايمنع أن نشير الى أوهام الراسمالية العربية فى حل مشكلة البطالة الظاهرة أو المقنعة ·

ان الراسمالية العربية اذ تنمو لابد لها من أن تكون فى حاجة نامية الى أيد عاملة ، وبالتالى فان التنمية الراسمالية تستطيع أن تقدم فرص عمل لاولئك المنتمين الى « الاغلبية » ومع فرص العمل أجور وخدمات وتقدم اجتماعى وثقافى قدر احتياجات الراسمالية لقوة العمل ·· ولكن الذى تنساه

الراسمالية العربية او تتناساه انها قناة عمل مفتوحة الطرفين، يدخل منها العمل كما يخرج منها ، وكما تمنح فرصا لعمل العاطلين تقذف بمن استهلكتهم من البشر الى احتياطى العاطلين . وكلما نمت الراسمالية اتسعت قناتها وتدفقت قوة العمل من بطالة الى عمل الى بطالة . المأساة ان اولئك الذين ستقذف بهم الراسمالية الى البطالة هم الذين قد رفعت مستوى معيشتهم قليلا وعلمتهم تقاليد الحياة فى المدن ووضعتهم على اول طريق الطموح الانسانى ثم .. القت بهم على الارصفة . لماذا تفعل الراسمالية العربية هذا ؟ .. لانها راسمالية قانونها الربح ، ولأن قوة العمل فى النظام الراسمالى سلعة مطروحة فى سوق العمل ، ولأن قانون المنافسة هو الذى يحكم ويحدد «سعر» هذه السلعة ولأن ـ وهذا مهم ـ عرض العمل فى الوطن العربى أضعاف الطلب عليه . فلابد لسعر « البشر » فى الراسمالية العربية من أن يتدنى .

يقال ان هذا لم يصدق فى المجتمعات الراسمالية النامية . فنقول ـ ان صح هذا ـ فلانها راسمالية نامية ومتقدمة قادرة على أن تدخل مسابقة الحياة بين عرض العمل وفرص العمل الجديدة وتزودها المستعمرات الظاهرة والخفية بفائض من الارباح تستطيع أن ترشى به العاملين او تحقق لهم مستوى معيشيا لائقا بالانسان . اما الراسمالية العربية فلا هى نامية ولا هى متقدمة ولا تملك من اسباب الربح الا ما يقدمه لها

مجتمعها المتخلف ، فلا تملك فائضا عن حاجاتها المترفة لتعود فتضعه فى وعاء الفقر السائد · ويقال أن الحكومات تستطيع أن « تتدخل » لحماية قوة العمل بالتشريعات ، فنقول أن التدخل الوحيد الذى يعالج مشكلة كون « العمل سلعة » هو اخراج العمل من السوق فلا يكون محل عرض أو طلب ، يلزم أن يضمن المجتمع عملا لكل قادر على العمل ، بدون ان يطلبه ، والا يفصل عامل لاى سبب وان كان من الممكن ان ينقل الى عمل آخر · هذا هو التدخل الوحيد الذى يضمن الا يكون « البشر » سلعا تباع وتشترى وينافس بعضها بعضا على فرص العمل المحدودة ، ويفسحون المجال لمضاربة الرأسماليين عليها كما يفعل النخاسون فى سوق الرقيق · هل تقبل الرأسمالية العربية هذا التدخل ؟ اذن فهى ليست رأسمالية · انها تقبل تصفية ذاتها كنظام ، لان مجرد التدخل لاخراج « البشر » من السوق الراسمالى يقتضى التدخل لتحديد « عرض العمل » اى فرص العمل المتاحة والممكنة نوعا وكما ، وهذا يقتضى التدخل فى تحديد مجالات الانتاج واساليبها نوعا وكما ، وهو يقتضى بدوره أن يكون القرار الاقتصادى فى كل مؤسسة من حق الدولة وليس حق صاحبها ، وهذا قد يعنى تأميم تلك المؤسسات اى تصفية النظام الراسمالى ·

البديل الوحيد هو أن تستولى الراسمالية العربية على الدولة ذاتها ، عندئذ لن تتدخل الدولة لحماية أحد ، بل ستتدخل فى كل مكان ، وزمان ، ومجال ، يحقق لصاحبة السيادة الراسمالية العربية مزيدا من الارباح ، وتحميها بما

تملك من قوة الردع قوانين ومحاكم وسجون ·

اذن ، فعلى أى وجه نظرنا الى آمال « التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى » فى الوطن العربى عن طريق الرأسمالية العربية ، نتبين أنها أوهام · قد تكون مصحوبة بنوايا حسنة أو بواعث شريفة أو أخلاق نبيلة ، ولكن تبقى أوهاما · ولا يخون قضية تقدم الجماهير العربية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، أعنى لا يناقضها ، شىء أكثر من الاوهام خاصة عندما تتسرب الى رؤوسها ذاتها ·

رابعا : الراسمالية نقيض الوطنية

على اساس علمى برجماتى ذرائعى نفعى واقعى – او ما تشاؤون تسميته – ناقشنا فيما سبق استحالة الوفاق او التلفيق او التوفيق بين الراسمالية والوطنية فى المجتمع العربى فى هذا العصر لنقنع الجماهير العربية اولا ، ونقنع الراسماليين العرب ثانيا ، ان المسالة ليست مسالة نوايا وبواعث واخلاق وولاء ·· بل انها حقائق موضوعية باردة هى التى تضع الراسمالية العربية موضع الخيانة ، اعنى التناقض ، مع المصير التقدمى لامتنا العربية ·

وهى حقائق ليست من صنع العرب ولا اختيارهم سواء كانوا رأسماليين او غير رأسماليين · بل هى حقائق هذا العصر · عصر « أممية » القوى الرأسمالية وقدرتها الباطشة فى مواجهة ضعف الرأسمالية العربية ونشأتها الحديثة ، عصرتقدم الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة

الامريكية فى مواجهة امتنا المتخلفة اقتصاديا المجزأة سياسيا المحتلة بعض اراضيها . عصر تنافس البشر وصراعهم فى الدول المتقدمة على مستويات الرخاء المتراكم بينما يتنافس البشر فى أمتنا العربية هربا من الموت جوعا .. الى آخره . كل هذا وضع الراسماليــة كنظــام موضع التنــاقض ، أعنى الخيانة ، من كل ما هو تقدمى فى الوطن العربى فهى تناقض التحرر ، وتناقض الوحدة ، وتناقض التقــدم الاقتصــادى والاجتماعى والثقافى لجماهير أمتنا العربية .

غير أن كل هذه الحقائق العينية الملموسة لا يمكن أن تكون بدون تفسير نظرى علمى . بل ان النظرة أو النظرية التى لا تستطيع ان تفسرها لا تستحق ان يقال لها عليه ، لان الممارسة كما يقولون ، هى محك صحة النظرية .

فلماذا يناقض النظام الرأسمالى التقدم العربى ؟ ..

من أين يجىء التناقض بين الرأسمالية وبين الوطنية فى أمتنا العربية ؟ ..

لو بدأنا الجواب من تحليل مفهوم الرأسمالية لقيل انما نحللها على وجه يؤدى الى ادانتها فهى مصادرة على المطلوب . لنبــدأ الجواب اذن مــن حيث يستطيــع أن يفهم حتى أكثر الرأسماليين غباء . من الوطنية . وهى بداية توفر لنا لجاجة وفظاظة تحدى الاشتراكية بالوطنية تحت الشعار السخيف الذى يشترك فى صياغته كل من الرأسماليين والماركسيين . الاولون يقولون نحن وطنيون فــلا نريد افكارا مستوردة . والآخرون يصكون على الوجه الآخر من ذات العملة الزائفة

ان ليس الا اشتراكية علمية واحدة هى الاشتراكية الماركسية التى هى فى جوهرها « أممية » ٠

لنترك كل هذا جانبا ؛ ونبدأ من الاعتراف باننا ـ كلنا ـ وطنيون ، لاشرقيون ولاغربيون ، ولا نستورد أفكارا أو نظما بل نتمسك بواقعنا وما ينبثق من احتياجاته أفكارا ونظما ٠ مع ملاحظة أن النظـام الراسمالى ليس ابتكارا عربيـا بل هـو مستورد من جحافل الغزاة ، ومجرد أن لنا تراثا يحكم على المال الـعـائل بالعقم الانتـاجى ويحرم الربا يعنى أننـا قـد استوردنا أشد النظم عداوة لتراثنا ٠

على أى حال ، فان مدخلنا الى الجواب هو الوطنية ٠

والوطن كما لا يستطيع أحـد أن ينكر هـو تلك الرقعـة الجغرافية التى تخص شعبنا تاريخيا ٠ والوطنيـة هى هـذا الاختصاص لشـعبنا بوطننا دون أى شـعب اخر ٠ والتحرر الوطنى هو تامين هذا الاختصاص بحيث يكون الوطن لشعبنا وليس لاى شعب غيره ٠ والوحدة الوطنية هى الا يستأثر أى جزء من شعبنا بجزء من وطننا ويحرم منه باقى « الوطنيين »٠ وكلنا على هذا الوجه وطنيون ٠ ولكن بما أن الوطن واحد ونحن متعددون ، فان الوطنية تعنى اشتراكنا جميعا ، وكل واحد منا ، فى الوطن ٠ لكل منا حق متساو فيه ٠ حق شائع فى كل ذرة منه ٠ ومن ثم يقول حتى الليبراليون أن لكل مواطن حقا مقدسا فى الاقامة فى وطنه فلا يطرد منه لاى سبب كان ٠ وهذا حق٠ ولكن الاقامة لا تمثل وحدها ما يترتب على المشاركة فى الوطن من حقوق لان الوطن ، ذلك الرقعة الجغرافية من

أرض ونبات وجماد ومناخ هو « مخزن » الحياة ، اوكما يقال في الاقتصاد « مصادر الانتاج المتاحة » · وطبقـا لمضمون « المشاركة فى الوطنية » نكون كلنا شركاء فى ملكية هـذه المصادر ويكون استئثار فرد أو مجموعة من الافراد بها أو ببعضها مناقضا للوطنية · مصادر الانتاج هذه لابد ـ لكى نعيش كلنا فى وطننا ـ أن تتحول الى منتجـات بالوسـائل المناسبة لكل منها · ويكون استئثار فرد أو مجموعة من الافراد بتحويلها الى منتجات مناقضا للوطنية · ثم ان تلك المصادر التى تحولت الى منتجات ، ونحن شركاء فيها منذ البداية بحكم رابطة « الوطنيـة » تجد ترجمتها الفعليـة فى أن تكون تلك المنتجـات ، مـن حيث الكيف والكم ، مخصصـة للاستهلاك المشترك · المشترك بمعنى أن تكون أولوية الانتاج للحاجيات المشتركة المادية والثقافية ، التى تلزم كل فرد ، والمشترك بمعنى عرضها للتداول ، وأسعارها ، وعائدها يكون للمنفعة العامة فى شكل خدمات مادية وثقافية · ثم ـ أخيرا ـ ان الوطنية من حيث هى مشاركة تعنى ان لكل فرد حقا « وطنيا » في ان يعمل فتكون البطالة مناقضة للوطنية · وتكون السلبيـة مناقضـا للوطنية · ويكون التخريب اجراما مناقضا للوطنية · فاذا كان ما هو مشترك بحكم الوطنية لاتكفى عناصره المتاحة التى ذكرناها الا لتحقيق مستوى معينا من المعيشة ، يستحق منه كل واحد حسب الجهد الذى اضافه من عنده (العمل) للوطن ، فان محـــاولة الاستيلاء على « بعض الوطن » أرضـــا او مصادر انتاج أو عمل ، بدون عمل هو خيانة ـ اعنى مناقضة

ـ للوطنية ٠

والنظام الراسمالى ، ليس اكثر من مباراة بين البشر يستولى فيها كل قادر على ما يستطيع من « الوطن » مناقضا للوطنية اذ هى مشاركة بين كل النــاس فى وطنهم المشترك ٠ لهذا قلنا ونقول انه لا يجدى التوفيق او التلفيق بين الراسمالية والوطنية فهما متناقضان ، وان الراسماليين العرب قد يكونون « وطنيين » على مستوى نواياهم وبواعثهم واخلاقهم وولاءهم ٠٠وكل ما هو ذاتى فيهم ، ولكن الراسمالية ـ برغم كل هذا ـ ستبقى خائنة ٠

دفاع عن الدستور ★

تدرس الحكومة الآن صيغة مبتكرة لبيع شركات القطاع العام وذلك عن طريق تحويل قيمتها الى « أسهم » وبيع تلك الاسهم لمن يستطيع ان يشترى ٠

ان هذا البيع فكرة قديمة نشات مع بدء الالتجاء الى الاقتصاد الحر الذى سمى « الانفتاح » ٠ كان يحول دون اتمامها ان شركات القطاع العام مملوكة للمؤسسات العامة وبالتالى فهى غير قابلة للبيع بذاتها لان اموال المؤسسات العامة غير قابلة للبيع ٠ فرأى من رأى انه لابد من خطوة أولى يقتل فيها المالك فتبدو شركات القطاع العام وكأنها اموال خاصة مما يجوز بيعه ٠ وهكذا الغيت المؤسسات العامة تمهيدا لبيع شركاتها ٠

يمكن الاعتراض على هذا الاجراء لاسباب عدة ٠

اهمها على وجه الاطلاق هو الاضرار الجسيمة التى تحيق بالاقتصاد الوطنى نتيجة بيع القطاع العام مرة واحدة او تدريجيا الى القطاع الخاص ٠ ان التخطيط حينئذ سيكون مستحيلا وستتحول قوة انتاج الشركات المباعة عن غايتها الاصلية وهى التنمية من اجل الرخاء الشعبى ، الى المضاربة فى السوق الحر جريا وراء اعلى ربح على حساب احتياجات المستهلك ذى المقدرة المحدودة على الشراء ٠ هذا بالاضافة الى

★ للقاهرة فى ٤ فبراير ١٩٧٨

التغير النوعى فى علاقات العمل وتحويل العمل ذاته الى سلعة تباع وتشترى ويخضع سعرها (الاجر) لسوق المضاربة · وما يترتب على هذا من اثار اجتماعية فادحة تمس استقرار حياة العاملين · وهى اضرار لن يعوضها ان يقال للعاملين ان لكم اولوية شراء اسهم شركاتكم فى وقت يعرف فيه القائلون ما يعانيه العاملون من أزمة طاحنة تلتهم فيها الاسعار المتزايدة كل اجورهم ولا تترك لهم فائضا ليشتروا به ، بدل ضرورات الحياة الصعبة ، اسهما فى الشركات · ·

ومنذ ان بدأت فكرة بيع القطاع العام مع ما سمى « الانفتاح » كان لنا شرف الدفاع عن القطاع العام تحت عنوان « جبهة القطاع العام » ·· وفى دفاعنا نبهنا الى العلاقة العضوية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ··· فالانفتاح على السوق الراسمالى الامبريالى الذى تقوده امريكا سيحتم فتح السوق الداخلى لهذه الراسمالية ذاتها وقواها ، ويجد قطاع كبير ومؤثر من المصريين انفسهم مضطرين بالرغم من كل نواياهم الحسنة الى أن يتبنوا ، فى شأن القضية الوطنية ، الخط الامريكى للتسوية أو ان يعولوا عليه · ومن أجل ابراز هذا المعنى الاخير قدمنا دفاعنا تحت عنوان : « راسماليون وطنيون وراسمالية خائنة » ··

وهكذا كان دفاعنا عن التقدم فى مصر العربية متضمنا الدفاع عن ارض الوطن واموال الشعب والعاملين وحتى الراسماليين الوطنيين ·· من كل زاوية اردنا ان نوجه انظار

المسئولين الى مخاطر بيع القطاع العام أو مخاطر الانفتاح الاقتصادى على الراسمالية ..

ولكن يبدو أن كل تلك الاعتراضات الحيوية لم تعد تجد اذانا صاغية بالرغم من عشرات الوعود العلنية بان احدا لن يمس القطاع العام وبالرغم من الشهادات المعلنة للدور العظيم الذى قام به القطاع العام فى تمكين مصر من اعادة بناء قواتها المسلحة وتزويدها بكل ما كانت فى حاجة اليه لتحقيق نصر اكتوبر ١٩٧٣ ..

فمـــا العمـــل ؟

لندافع اذن عن القطـاع العام من خـلال دفاعنا عـن الدستور والشرعية وسـيادة القانون .. لعل الذين بايديهم الحكم ان يسـتمعوا ، لان الذين بايديهم الحكم ببيـع شركات القطاع العام لا يكفون ـ الى حد المبالغة ـ عن الحديث عن الدستور والشرعية وسيادة القانون ودولة المؤسسات ..الخ

من هذا المنطلق نريد ان نقول لهم انكم بحكم الدستور والشرعية وسيادة القانون لاتملكون بيع شركات القطاع العام وانكم تعرضون اموال الشعب ، ومدخرات الذين سيشترونها للضياع ، لانكم تبيعون مالا تملكون التصرف فيه ..

ان الدستور ينص فى المادة ٣٠ على ان « الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطـــاع العـام » .

ويحدد وظيفة القطاع العــام فى ذات المادة فيقول : « **ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجــالات ويتحمل المسئوليــة الرئيسية في خطــة التنميــة** • » ويضيف فى المادة ٣٣ قول :
« **للملكية العامة حرمة • وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن طبقا للقانون باعتبارها ســندا لقوة الوطن واساســا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب** » •••

شركات القطاع العام ، اذن ، اموال عامة ومخصصة لمنفعة عامة بحكم الدستور • وعلى هذا الوجه يلزم الدستور المواطنين بحمايتها ويلزم الحكومة بدعمها ويفرض القانون الجنائى عقوبة جسيمة تصل الى الاشغال الشاقة المؤبده على المساس بها ••

فاذا انتقلنا من الدستور وقانون العقوبات الى القانون المدنى نجــد انه يحرم بيعها بنص صريح • تقول المــادة ٨٧ :
« **تعتبر اموالا عامــة العقــارات والمنقــولات التى للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل او بمقتضى قانون او مرســـوم** » • وتضيف : « **هذه الامــوال لايجوز التصرف فيهــا او الحجز عليهــا او تملكها بالتقادم** » •

وهكذا يتضح بجلاء قاطع انه لا يجوز التصرف (البيع) فى شركات القطاع العام •

هذا هو حكم الدستور والقانون فهل نحتكم الى القضاء ؟

ان المستشار الاستاذ بدوى حمودة رئيس المحكمة العليا التى ستقضى فى الامر لو احتكمنا اليها سبق ان نشر مقالا فى مجلة مجلس الدولة (السـنة الثانية) قال فيه ان شركات القطاع العام اجهزة من اجهزة الدولة الادارية وهى لذلك من اشخاص القانون العام بل وتعتبر مؤسسات عامة وانها مكلفة بخدمة عامة واموالها اموال عامة ٠ كما سـبق ان حكمت المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية (١٩٦٤/١٢/٢٨) بان شركات القطاع العام هى ادوات عامة ولو كانت تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا ٠

فاذا كان لا يهمكم الاقتصاد الوطنى ولا حياة العاملين فلماذا تعرضون اموال القطاع الخاص للضياع فى صفقة بيع باطلة ٠٠ ذلك القطاع الخاص العزيز الذى لاندرى مـا الذى يغريه بشراء اسهم شركات يقال انها خاسرة ؟ ٠٠٠

اسف ٠٠ لقد انكشـف الغطاء ، ونشرت الصـحف يوم ١٩٧٨/٢/٢ انه روعى فى الشـركات المعروضـة للبيـع ان تكون من الشركات الرابحة ٠٠٠ لهذا راينـا عرض « الملف » كله على الراى العام ٠٠٠

صدر عن دار الثقافة الجديدة

كراسات الثقافة الجديدة

- انفراج لا وفاق — خالد محى الدين
- قضية المراة المصرية السياسية والجنسية — د٠نوال السعداوى

قضايا اسلامية

- الفكر الاجتماعى لعلى بن أبى طالب — د٠ محمد عمارة
- العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب — د٠محمد عمارة

روايات الثقافة الجديدة

- حكاية عبده عبد الرحمن — اسما حليم

كتب

- نظرية الامن الاسرائيلى — صلاح زكى
- الاستعمار الامريكى فى افريقيا — ستيوارت سميث

يصدر قريبا

- عريان بين ذئاب «رواية» — برونو أبيتز
- ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى — د٠جمال مجدى حسين
- تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية — د٠على بركات
- المؤلفات الكاملة للدكتور رفعت السعيد

تحت الطبع

- استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد — د٠محمد دويدار
- محاضر اجتماعات الاممية الاولى

رقم الايداع بدار الكتب
٧٨/٢٣٦٦

الشركة المصرية لفن الطباعة
عبد المنعم الحيلمي وشركاه

فى هذا الكتاب استطاع الدكتور عصمت سيف الدولة ان يسمو بقضية القطاع العام من مجرد قضية اقتصادية فنية ، أو قضية تهم العمال بالدرجة الاولى الى قضية وطن ومصير أمة ، كذلك وبنفس المهارة تناول قضية الرأسمالية فى الوطن العربى كحل وهمى وخائن لكل الامانى العربية ، قد يكون هناك رأسمالى وطنى ولكن الرأسمالية بالضرورة والمصلحة مضادة لامانى الامة فى التحرر والوحدة والتقدم ، وهى لا تملك غير بديلين :
أن تعمل متنافسه مع الرأسمالية العالمية أو تعمل متحالفة معها ، والبديل الاول لم تعد قادرة عليه فى أى بلد من العالم الثالث والبديل الثانى يعنى التخلى عن الوطنية .

واخيرا . فهذا كتاب ضرورى . ميزته المنطق المتكامل ، والبحث الشامل .. يعطى وجهة نظر مكتملة وواضحة .. وجهة نظر اشتراكية أمام وجهة نظر رأسمالية ..

دار الثقافة الجديدة

الثمن ٢٥ قرش